أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية – دراسة تطبيقية

د. حسام السعيد الوكيل*

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية، وقد تم القيام بدراسة ميدانية لدراسة مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية، كذلك تم القيام بدراسة تطبيقية على بيانات عينة من التقارير المالية لبعض الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧ لدراسة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود اتفاق بين فئات الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية أهمها: توفير رؤية جديدة لعملية المراجعة، زيادة القدرة على اكتشاف أوجه القصور فى نظم الرقابة الداخلية والتقرير عنها، الحد من التقارب والألفة بين المراجع وعميله، تعزيز استقلال المراجع، زيادة نزعة الشك المهنى، تحسين جودة المراجعة، الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية، زيادة الثقة فى مهنة المراجعة، زيادة الثقة فى التقارير المالية. أما الدراسة التطبيقية فقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابى لطول فترة ارتباط المراجع بعميله على ممارسات إدارة الأرباح بدلالة الاستحقاق الاختيارى، أي تتزايد ممارسات إدارة الأرباح مع طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة، مما يعطى دليلاً على أن تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية:

التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي ـ طول فترة الارتباط ـ إدارة الأرباح.

---

* مدرس بقسم المحاسبة ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال ـ جامعة حلوان

Abstract:

This research aims to study the impact of the mandatory periodic change of the external auditor on the reduction of earnings management practices in the Egyptian business environment. A field study was carried out to study the justifications for demanding the application of the mandatory periodic change of the external auditor in the Egyptian business environment. An applied study was also carried out on sample data of the financial reports on some of the listed companies in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2011 to 2017 to study the relationship between the mandatory periodic change of the external auditor and the practices of earnings management. The field study concluded that there is an agreement among the study groups on the existence of many justifications that call for the application of the mandatory periodic change of the external auditor in the Egyptian business environment, the most important of which are: providing a new vision for the audit process, increasing the ability to detect and report on deficiencies in internal control systems, Reduction of the closeness and familiarity between the auditor and its own client, Enhancing auditor independence, Increasing professional skepticism, Improving audit quality, Reduction of earnings management practices and increasing the quality of financial reports, Increasing confidence in the audit profession, Increasing confidence in financial reports. An applied study concluded that there is a positive impact on the length of the period of engagement of the auditor with his client on earnings management practices in terms of voluntary accruals, in another meaning earnings management practices increase with the length of the auditor's engagement with the company under auditing, which gives evidence that the application of the mandatory periodic change of the external auditor leads to a decrease absolute value of voluntary accruals thus reduction of earnings management practices.

Key words:

Mandatory Periodic Auditor Change - Length Tenure - Earnings Management

١ – الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة:

أدت سلسلة الانهيارات والفضائح المحاسبية التى تعرضت لها كبرى الشركات العالمية مثل شركة Enron للطاقة عام ٢٠٠١ وشركة World Com للاتصالات عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة Parmalat عام ٢٠٠٣ فى أوروبا وغيرها من الشركات، وما تبعه من سقوط مكتب Arthur Anderson أحد أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم، وما تلته من أزمة مالية عالمية بداية من عام ٢٠٠٨، إلى انخفاض ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية للشركات وفى مهنة المراجعة، وإثارة الشكوك والمخاوف حول ضعف استقلال المراجع وانخفاض جودة التقارير المالية (Chen et.al, 2008; Velte & Loy, 2018). مما دفع المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المراجعة بالبحث عن الطرق والآليات المختلفة لدعم استقلال المراجع الخارجى وتحسين جودة المراجعة، حيث أُتُهم المراجعين الخارجيين بعدم توافر نزعة الشك المهنى والاستقلال الكافى تجاه عملائهم ممن يتولون مراجعة قوائمهم المالية، وبتزايد وجود علاقات شخصية ومصالح مشتركة معهم ناتجة من طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله (Cameran et al., 2015).

وقد توصلت التحقيقات إلى أن أحد أهم أسباب الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات هو قيامها بممارسات إدارة الأرباح من خلال تطبيق سياسات محاسبية تُظهر الأرباح بشكل يخالف الحقيقة، وعدم اكتشاف المراجع الخارجى لها أو تم اكتشافها ولكن تغاضى عنها ولم يفصح عنها في تقريره (الخالدى، ٢٠١٤؛ حسن، عبد الرحمن، ٢٠١٥؛ El Guindy & Basuony, 2018).

وقد استجابت السلطات التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة فى الكونجرس الأمريكى بشكل فورى لما تستوجبه تلك الأحداث من تشريعات جديدة وذلك لحماية أصحاب المصالح من تكرار هذه الانهيارات والهزات المالية العنيفة والتى أثرت على العالم أجمع، فقامت بإصدار قانون – Sarbanes Oxley Act of 2002 والذي تطلب فى فقرته رقم (٢٠٣) ضرورة قيام الشركات الأمريكية المسجلة بالتغيير الإلزامى لشريك المراجعة كل خمس سنوات (SOX, 2002)، وذلك من أجل تعزيز استقلال وموضوعية المراجع الخارجي وزيادة نزعة الشك المهنى لديه، بما ينعكس فى النهاية على تحسين جودة المراجعة، ومن ثم زيادة قدرته على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بما يؤدى إلى استعادة الثقة فى مهنة المراجعة وفى التقارير المالية محل المراجعة (Odia, 2015; Oster, 2015).

٢/١ مشكلة البحث:

تعتبر قضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى من القضايا الهامة والتى تلقى اهتماماً كبيراً من جانب المنظمات المهتمة بمهنة المراجعة على مستوى العالم، ويأتى هذا الاهتمام فى إطار الجهود التى تبذلها المنظمات المهنية لاستعادة ثقة الجمهور فى المهنة، من خلال تدعيم استقلال المراجع الخارجى، وتحسين جودة المراجعة، وتقليل حالات الغش والتحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، وذلك بعد

الاتهامات التى وجهت للمراجعين الخارجيين فى أعقاب الفضائح والإنهيارات المالية فى أوائل القرن الحالي، والتى أشارت أصابع الاتهام فيها إلى المراجعين الخارجيين كأحد أسبابها (Sayyar et al., 2014). وفي ظل المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية مع تعدد بدائل السياسات والممارسات المحاسبية، تدخلت الإدارة في تحديد أرباح الشركات وفى إعداد التقارير والقوائم المالية بالشكل الذي يتفق مع أهدافها ودوافعها وتطلعاتها المختلفة، وهو ما يعرف بممارسة إدارة الأرباح، ونتيجة استمرار وتطور هذا التدخل وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية، لفت ذلك أنظار واهتمام الباحثين والمنظمات المهتمة في مجال الفكر المحاسبى إلى دراسة طرق الكشف عن هذه الظاهرة والحد منها ومعرفة أسبابها وكيفية التغلب عليها (خليل، ٢٠١١).

فممارسات إدارة الأرباح قد يتم اكتشافها من قبل المراجع الخارجى، وقد لا تُكتشف إلا عند انهيار الشركة وإعلان إفلاسها نتيجة لمثل هذه الممارسات، فوجود المراجعين الخارجيين قد لا يمنع أو يكشف أو يحد من ممارسات إدارة الأرباح، والدليل على ذلك انهيار شركة Enron على الرغم من مراجعة قوائمها المالية من قبل مكتب Arthur Andersen والذى لم يكتشف ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة أو تم اكتشافها ولكن لم يقُم بالتقرير عنها، مما آثار الشكوك فى استقلاله وموضوعيته وفى مصداقية مهنة المراجعة ككل، وازدادت معه المطالبة بضرورة إعادة تنظيم مهنة المراجعة وإعادة النظر فى كثير من القضايا المهنية والبحث عن آليات لدعم استقلال المراجع الخارجى وتحسين جودة المراجعة لإستعادة الثقة فى مهنة المراجعة وفى القوائم المالية، ومن هنا ظهر من ينادى بضرورة وضع حد أقصى لمدة تعاقد المراجع مع عميله يلزم بعدها تغييره بمراجع آخر أو ما يسمى بالتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، على اعتبار أن طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة محل المراجعة قد تهدد استقلاله، كما قد ينتج عنها انخفاض في جودة أداء عملية المراجعة (الرزين، منصور، ٢٠١٤؛ منصور، ٢٠١٧؛ Hai et al., 2019).

وقد كان من الطبيعى أن يتبع اهتمام الدول والمنظمات المهنية بقضية التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي ودوره في تدعيم استقلال المراجع والحد من ممارسات إدارة الأرباح اهتمام آخر مماثل من جانب الباحثين والأكاديمين فى مجال المحاسبة والمراجعة، وقد لوحظ عدم اتفاق الباحثين حول العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح، حيث تلقى هذه القضية جدل علمى واسع النطاق ما بين مؤيد ومعارض، فبينما يرى بعض الباحثين (Davis et al.,2009; Daugherty et al., 2013; James & Ibanichuka, 2014; Harber & Hart, 2018; Silvestre et al., 2018; Singer & Zhang, 2018; Okeke & Egungwu, 2019; Alvarado et al., 2019) أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى الحد من التقارب والألفة التي تنشأ بين المراجع وعميله نتيجة طول فترة الارتباط بينهما، مما يؤدى إلى تعزيز استقلال المراجع وتحسين جودة المراجعة وبالتالي تخفيض فرص ممارسات إدارة الأرباح. يرى البعض الآخر (Carcello & Nagy, 2004; Ho et al., 2010; Mensing, 2013; Litt et al., 2014; Bamahros & Hussin, 2015; El

(Guindy & Basuony, 2018 أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى يضر بجودة المراجعة، في حين أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله لها تأثير إيجابى على حجم المعرفة والخبرة المتراكمة المرتبطة بنشاط الشركة محل المراجعة، والتي اكتسبها المراجع طوال فترة ارتباطه بالشركة، مما يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة، وتوفير فرصة أكبر للمراجع الخارجي لاكتشاف التحريفات الجوهرية والحد من ممارسات إدارة الأرباح. في حين يرى آخرون أنه لا توجد علاقة على الإطلاق بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح (Martinez & Reis, 2010).

وفى سياق هذا الجدل العلمى بشأن قضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى وعدم اتفاق الباحثين حول طبيعة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح والتي تمت فى بيئات مختلفة. الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة بحثية، لذلك يحاول الباحث من خلال هذا البحث بيان الوضع فى بيئة الأعمال المصرية. خاصة وقد أُجريت بعض الدراسات لمعرفة مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح فى شركات المساهمة المصرية. ومن أهم هذه الدراسات دراسة (الرشيدى، ٢٠١٠) والتى توصلت إلى أن غالبية شركات المساهمة المصرية فى عينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح بالزيادة وبالتخفيض سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى كل شركة، كما توصلت دراسة أخرى (خليل، ٢٠١١) إلى أن نسبة ممارسة عملية إدارة الأرباح فى شركات المساهمة المصرية التى خضعت للدراسة تعادل ٥٩٪، فى حين توصلت دراسة ثالثة (محمد، ٢٠١٢) إلى أن الشركات المصرية تمارس عملية إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق الاختيارية.

وعلى ذلك فإن مشكلة البحث تتمثل فى عدم وجود تقييم واضح لسياسة التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح، وما إذا كانت هذه السياسة تؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح أم لا. وعليه يمكن إعادة صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الآتى: ما هو أثر تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسى فقد تم تقسيمه إلى التساؤلات الفرعية الآتية: –

١–ما المقصود بتغيير المراجع الخارجي؟ وما هي أنواعه؟

٢–ماهو الواقع التشريعى والعملى لقضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في مختلف دول العالم؟

٣–ما هى مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي؟

٤–ما هى دوافع وأساليب إدارة الأرباح فى شركات المساهمة؟

٥–ما هي طبيعة العلاقة بين تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح؟

٣/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في الآتى: –

١– تحديد المقصود بتغيير المراجع الخارجي وبيان أنواعه.

٢–بيان الواقع التشريعى والعملى لقضية التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي في مختلف دول العالم.

٣– تحديد أهم مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي.

٤–تحديد دوافع وأساليب إدارة الأرباح فى شركات المساهمة.

٥–تحديد طبيعة العلاقة بين تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح.

١/٤ فروض البحث:

١– يوجد اتفاق بين فئات الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية.

٢– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

١/٥ أهمية ودوافع البحث:

الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذي يتناوله، حيث يتم محاولة دراسة العلاقة بين أحد الاتجاهات المعاصرة محل الخلاف ودائمة الجدل والنقاش فى الأوساط المحاسبية والمنظمات المهتمة بمهنة المراجعة وهو التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى، وإحدى المشاكل المحاسبية التي شغلت وما زالت تشغل الفكر المحاسبى وهي ممارسات إدارة الأرباح، بسبب الآثار التي تحدثها على الشركات وعلى المجتمع المالى ككل، من ناحية أخرى هناك بعض الدراسات التي تناولت قضية التغيير الدورى الالزامى للمراجع الخارجي وأخرى تناولت إدارة الأرباح، إلا أن القليل من هذه الدراسات ـ في ضوء ما اطلع عليه الباحث ـ من اهتم بدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرين معاً فى بيئة الأعمال المصرية.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية البحث من الناحية العملية فى بيانه لأهمية أو عدم أهمية تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى وعلاقته بإدارة الأرباح، وذلك من أجل بيان أثر تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى فى المساهمة فى حل المشاكل التى تواجه منشآت الأعمال والعمل على تحقيق أهدافها، وحماية حقوق أصحاب المصالح بها، وذلك فى ظل بيئة أعمال أصبحت ممارسات إدارة الأرباح سمة أساسية وواقع فعلى تواجهه وتعاني منه العديد من منشآت الأعمال، لما قد يترتب على ذلك من تهديدات وآثار سلبية قد تصل لإنهيار الشركات. مما يتطلب ضرورة البحث عن آليات وطرق للحد من تلك الممارسات وما يترتب عليها من آثار. ويأمل الباحث أن يفيد هذا البحث كافة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة فى بيان أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية.

٦/١ منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على كل من المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى للقيام بما يلي: –

أولاً: أسلوب الدراسة النظرية: –

وتتم من خلال دراسة وتحليل الدراسات والكتابات العربية والأجنبية التى تناولت موضوع التغيير الدورى للمراجع الخارجى، وإدارة الأرباح. وذلك بغرض الوصول إلى إجابات على تساؤلات البحث وتحديد أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية.

ثانياً: أسلوب الدراسة الميدانية: –

وتتم بهدف اختبار صحة الفرض الأول، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان لإستقراء الواقع العملى والتعرف على آراء عينة من كل من المراجعين الخارجيين، أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، المدراء الماليون بشركات المساهمة المصرية بخصوص مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى في بيئة الأعمال المصرية.

ثالثاً: أسلوب الدراسة التطبيقية: –

وتتم بهدف اختبار صحة الفرض الثانى، وذلك من خلال أخذ عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧ لمعرفة مدة ارتباط مكتب المراجعة بالشركات محل الدراسة، وتتبع ممارسات إدارة الأرباح بها، لبيان أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى عدة أقسام على النحو التالى: –

القسم الأول: يتضمن عرضاً للإطار العام للبحث والذي يتناول مقدمة البحث، مشكلة البحث، أهدافه، فروضه، أهميته، منهجيته، خطته.

القسم الثانى: يتناول الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

القسم الثالث: يتناول الإطار النظرى لموضوع البحث.

القسم الرابع: يتضمن الدراسة الميدانية.

القسم الخامس: يتضمن الدراسة التطبيقية.

القسم السادس: يتناول نتائج وتوصيات البحث.

القسم السابع: يتضمن المراجع المستخدمة.

٢– الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث: –

يعرض الباحث فى هذا القسم مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، حيث اهتمت الدراسات والبحوث المحاسبية بقضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، وتوصلت إلى وجهات

نظر متعارضة، فهناك دراسات مؤيدة لتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي بصفة عامة، وهناك دراسات معارضة لذلك، كذلك هناك اختلاف في وجهات النظر أيضاً حول طبيعة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح.

١/٢ الدراسات المؤيدة لتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي:

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بتأييد فكرة ضرورة وضع حد أقصى لفترة التعاقد بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، لما لذلك من مزايا عديدة من أهمها المساهمة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية.

ففي إحدى الدراسات لدراسة العلاقة بين طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله وأثر ذلك على ممارسات إدارة الأرباح وذلك قبل تطبيق قانون (SOX) وبعد تطبيق القانون، توصلت دراسة (Davis et al.,2009) إلى أنه قبل تطبيق قانون (SOX) كانت هناك زيادة فى استخدام الاستحقاقات الاختيارية فى كل من السنوات الأولى والأخيرة من العلاقة بين المراجع وعميله، إلا أنه بعد تطبيق القانون وفرض التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي حدث انخفاض فى استخدام الاستحقاقات الاختيارية، وذلك نتيجة ارتفاع جودة المراجعة أو انخفاض محاولات المديرين لإدارة الأرباح أو كلاهما. كذلك في دراسته لمدى تأثير تطبيق سياسة التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي على قدرته فى اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية فى البيئة السعودية. توصلت دراسة (غنيم، ٢٠١٢) إلى أن التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى تعزيز الاستقلال المهنى للمراجع، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على نزاهته فى اكتشاف أى تحريفات جوهرية ترتكبها الإدارة، ومن ثم يتم دعم الثقة فى القوائم المالية. أيضاً توصلت دراسة (Daugherty et al., 2013) إلى أن التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي يحقق جودة التقارير المالية ويعزز من استقلال المراجع ويحقق الموضوعية ويزيد من ممارسات الشك المهنى Professional Skepticism. وقد توصلت دراسة (Mohamed & Habib, 2013) إلى أن تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى الحفاظ على استقلال المراجع وتعزيز جودة المراجعة وتعزيز المنافسة في سوق المراجعة. كما خلصت دراسة (James & Ibanichuka, 2014) إلى أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يعد أداة حقيقية لحوكمة الشركات والتقارير المالية الفعالة واستمرارية الشركات، حيث يؤدى التغيير الإلزامى إلى تخفيض فرص ممارسات إدارة الأرباح، حيث يعمل على تقليل التهديدات المتعلقة بالألفة والعلاقات الشخصية والتي تمثل السبب الجوهرى للتغاضى عن ممارسات إدارة الأرباح. وتأكيداً لذلك توصلت دراسة (Nicolaescu, 2014) إلى أن سياسة التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي تتغلب على الألفة التي قد تنشأ بين المراجع وعميله والتي تهدد استقلال المراجع، حيث قد تتسبب طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله إلى تهاون المراجع بشأن قرارات الإدارة، فى حين يميل المراجع الجديد إلى إجراء عملية مراجعة أكثر صرامة، مما يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة. كذلك خلصت دراسة (Said & Khasharmeh, 2014) أن الغرض الأساسى من التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي هو تعزيز استقلال المراجع، وتحسين جودة المراجعة، وتخفيض حدوث فشل المراجعة، وحماية مصالح

المستثمرين ومستخدمى القوائم المالية الآخرين. وأيدت ذلك دراسة (Sayyar et al., 2014) حيث توصلت إلى أن التغيير الدورى الإلزامى سواء كان لشريك المراجعة أو لمكتب المراجعة يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة والتي بدورها تزيد من جودة وشفافية التقارير المالية. كذلك توصلت دراسة (Kim & Lee, 2015) إلى أن الشركات التى تطبق سياسة التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى يكون لديها استحقاقات اختيارية أقل وجودة استحقاقات عالية، أى تؤدى إلى ممارسة أقل لسلوك إدارة الأرباح، وذلك بالمقارنة بالشركات الأخرى التى لا تطبق هذه السياسة. كما خلصت دراسة (Hartono et al., 2016) إلى أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي له تأثير إيجابى قوى على استقلال المراجع وجودة المراجعة، بينما تؤثر طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تأثيراً سلبياً كبيراً على استقلال المراجع وجودة المراجعة. كذلك أفادت دراسة (Hohenfels, 2016) إلى أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تؤدى إلى احتمالية فشل المراجعة، وذلك لأنها تؤدى إلى وجود مستويات عالية من الألفة بين المراجع وإدارة الشركة محل المراجعة والتي تضعف من استقلال المراجع ومستوى الشك المهنى لديه بما يؤدى إلى انخفاض جودة المراجعة. وقد أيدت ذلك كل من دراسة (غراب، ٢٠١٦؛ Harber & Hart, 2018) حيث أفادتا أن التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى منع المراجع من التقرب للعميل للإبقاء عليه، كذلك يؤدى ذلك التغيير إلى مواجهة خطر العلاقات الشخصية والألفة التي قد تنشأ من طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله، كذلك يتم القضاء على تبعية المراجع الاقتصادية لعميل المراجعة، مما يدعم استقلال المراجع ويعزز من جودة عملية المراجعة، بما يؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية. كذلك خلصت دراسة (أبو جبل، ٢٠١٧) إلى أن التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي من شأنه أن يؤدى إلى تعزيز جودة المراجعة، ويُحسن من قدرة المراجع على اكتشاف أوجه القصور فى أنظمة الرقابة الداخلية والتقرير عنها، وخاصة فى السنة الأولى للتعاقد نظراً لوجود وجهة نظر جديدة من خلال رؤية جديدة لأنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بعميل المراجعة. وقد تناولت دراسة (Silvestre et al., 2018) قياس أثر التغيير الإلزامى لمكتب المراجعة على جودة أرباح الشركات البرازيلية المدرجة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير الإلزامى لمكتب المراجعة يؤدى إلى تخفيض حجم الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي زيادة جودة الأرباح، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بتغيير مكاتب المراجعة اختيارياً تزداد بها حجم الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي تنخفض جودة المراجعة. وفيما يتعلق بأثر طول فترة التعاقد بين المراجع والشركة محل المراجعة على توقيت اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية بالقوائم المالية توصلت دراسة (Singer & Zhang, 2018) إلى وجود ارتباط سلبي بين طول مدة التعاقد مع المراجع وقدرته على اكتشاف التحريفات فى الوقت المناسب، كما أن ذلك يؤثر سلباً على جودة المراجعة، وأن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يساعد على وجود رؤية ونظرة جديدة للقوائم المالية، مما ينعكس ايجابياً على جودة التقارير المالية. كذلك خلصت دراسة (أحمد، عبد الحليم، ٢٠١٨) إلى أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يؤثر تأثيراً ايجابياً على جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال السعودية. وفى دراسته لبيان أثر طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المدرجة فى

نيجيريا. توصلت دراسة (Okeke & Egungwu, 2019) إلى أن هناك علاقة طردية بين طول فترة الارتباط وممارسات إدارة الأرباح، ولذلك يلزم تطبيق سياسة التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي. كذلك خلصت دراسة (Alvarado et al., 2019) إلى أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله لا تساهم فى تخفيض الاستحقاقات الاختيارية.

٢/٢ الدراسات المعارضة لتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي:

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بمعارضة فكرة التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، حيث أنهم لا يرون في ذلك أدلة كافية على أن تحديد حد أقصى لفترة التعاقد بين المراجع وعميله سوف تؤدى إلى زيادة استقلال المراجع وبالتالي زيادة جودة المراجعة بما ينعكس على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. فقد أفادت دراسة (Carcello & Nagy, 2004) إلى أن الاحتيال فى إعداد التقارير المالية يكون أكثر احتمالاً للحدوث فى أول ثلاث سنوات للعلاقة بين المراجع وعميله، كما لم يتم التوصل إلى دليل قاطع بأن الاحتيال فى إعداد التقارير المالية يكون أكثر حدوثاً مع طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله. كذلك توصلت دراسة (Ghosh & Moon, 2004) إلى أن المستثمرين يرون أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تحسن من جودة المراجعة. كما خلصت دراسة (Ho et al., 2010) إلى أن الشركات التي تربطها بالمراجع الخارجي علاقة ارتباط طويلة تكون أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح. كذلك أشارت دراسة (Mensing, 2013) إلى أن الشركات التي قامت بتغيير مكتب المراجعة لديها مستويات عالية من الاستحقاقات الاختيارية، وأن المستويات العالية من الاستحقاقات الاختيارية تعنى المزيد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدى إلى انخفاض جودة الأرباح. وقد هدفت دراسة (Litt et al., 2014) إلى بيان أثر التغيير الإلزامى لشريك المراجعة على جودة التقارير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض جودة التقارير المالية للشركات بعد تغيير شريك المراجعة خلال أول سنتين من الارتباط بالشريك الجديد مقارنة بأخر سنتين للارتباط بالشريك السابق، وذلك بالنسبة لمراجعى الحسابات غير المتخصصين صناعياً، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الانخفاض فى جودة التقارير المالية يقتصر على السنة الأولى فقط بعد التغيير لعملاء المكاتب الأربعة الكبار، ولكنه يستمر لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بعد التغيير لعملاء المكاتب غير الأربعة الكبار. كذلك خلصت دراسة (Bamahros & Hussin, 2015) إلى أن طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي وعميل المراجعة تقلل من ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة، أي أن قصر فترة الارتباط بين المراجع وعميله تؤدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية، كما توصلت دراسة (عصيمى، ٢٠١٥) إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودى من ناحية، وجودة صافي الدخل التشغيلى، وجودة رقم الدخل الشامل وصافي التدفق النقدى من الأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى. وفى دراسته لأثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية فى عمان، توصلت دراسة (Baatwah, 2016) إلى أن التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي يعوق المراجعين عن اكتساب معرفة كافية وفهم واسع حول خصائص الشركات محل المراجعة، كما تفرض صعوبات على المراجعين الذين

يتميزون بالجودة العالية، وفى المقابل فإن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله لا ترتبط بشكل كبير بضعف استقلال المراجع وبالانخفاض فى جودة الأرباح. أيضاً توصلت دراسة (El Guindy & Basuony, 2018) إلى وجود علاقة عكسية بين فترة الارتباط وإدارة الأرباح، بمعنى أنه كلما زادت فترة الارتباط بين المراجع وعميله كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي زادت جودة الأرباح، وذلك نتيجة للتأثير الإيجابى لطول فترة الارتباط على جودة المراجعة. وقد أفادت دراسة (Harber & Hart, 2018) إلى أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تؤدى إلى وجود معرفة كبيرة بصناعة العميل بما يؤدى إلى تحسين جودة المراجعة، وأن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي سيؤدى إلى فقد المعرفة والمهارات الخاصة بعميل المراجعة وبالصناعة التي ينتمي إليها، وسيواجه المراجع الجديد منحنى تعلم حاد فى السنوات الأولى للارتباط، مما يمثل خطراً كبيراً على جودة المراجعة. كما توصلت دراسة (Chu et al., 2018) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابى بين طول فترة ارتباط المراجع بعميله وجودة التقارير المالية، أي أنه كلما زادت فترة ارتباط المراجع بعميله كلما زادت جودة التقارير المالية. وفيما يتعلق بأثر طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله على تأخر اصدار تقرير المراجعة توصلت دراسة (Wiyantoro & Usman, 2018) أن هناك علاقة عكسية بينهما، بمعنى أنه كلما زادت مدة ارتباط المراجع بعميله كلما قلت فترة تأخر اصدار تقرير المراجعة، وذلك لأن طول فترة الارتباط تحسن من كفاءة أداء المراجعين لواجباتهم المرتبطة بمراجعة القوائم المالية، حيث يكون لدى المراجع الفهم والمعرفة الكافية بخصائص العميل، وبالتالي لن يستغرق وقتاً طويلاً فى انجاز مهام المراجعة. كذلك توصلت دراسة (Bratten et al., 2019) إلى أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تعمل على تحسين جودة التقارير المالية فى قطاع البنوك.

تحليل عام للدراسات السابقة:

يخلص الباحث من الدراسات السابقة إلى الآتى:

- تعددت الدراسات التي تناولت قضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي واتسع نطاقها جغرافياً وزمنياً، حيث تمت في بيئات مختلفة وفى فترات زمنية مختلفة.
- ليس هناك اتفاق بشأن أهمية تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، حيث اختلفت وجهات النظر ما بين مؤيد ومعارض، ولكل منهم وجهة نظره ومبرراته.
- اختلفت وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح، فمنهم من رأى أن العلاقة بينهما هي علاقة إيجابية، ومنهم من رأى أنها علاقة سلبية، ومنهم من رأى عدم وجود علاقة على الإطلاق.
- إن موضوع التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وعلاقته بإدارة الأرباح مازال محل جدل وخلاف ويحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة للوصول إلى رأى محدد ونتائج مرضية، حيث لم تقدم الدراسات السابقة دليلاً موضوعياً من بيئة الأعمال المصرية ـ في حدود ما اطلع عليه الباحث ـ حول أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وهذا كان الدافع الأساسى وراء

ذلك البحث والذي يحاول الباحث من خلاله تحديد مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية، وأثر تطبيق ذلك على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٣- الإطار النظرى لموضوع البحث:

١/٣ الإطار الفكرى للتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى:

تعددت المصطلحات التي تعبر عن تغيير المراجع الخارجي، حيث لا يوجد استقرار واضح بين الباحثين على استخدام المصطلح الذي يعبر عنه تغيير المراجع الخارجي، فبعض الدراسات استخدمت مصطلح تغيير المراجع Auditor Change وبعضها استخدم مصطلح تناوب المراجع Auditor Rotation، والبعض الآخر استخدم مصطلح تبديل المراجع Auditor Switch، بينما استخدم البعض مصطلح تدوير المراجع Auditor Turnover. ومن هنا يمكن القول بأن مصطلح تغيير المراجع الخارجي يأخذ إحدى شكلين وهما إما تغيير شريك المراجعة أو تغيير مكتب المراجعة ككل، ويعتقد الباحث أن استخدام مصطلح التناوب أو التبديل أو التدوير يكون مناسباً عند الحديث عن شركاء المراجعة، وذلك لأن هذه المصطلحات قد تقتصر في نطاقها على عدد محدود ومحدد من المراجعين يتم الاختيار فيما بينهم لمراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة، أما مصطلح التغيير يكون مناسباً أكثر عند الحديث عن شركات أو مكاتب المراجعة كونه يعتبر أكثر اتساعاً فى نطاقه (ريشو، ٢٠١٣)، وسوف يركز الباحث فى هذا البحث على تغيير مكتب المراجعة، وذلك اتساقاً مع بعض الدراسات (Bamber & Bamber 2009; Kramer et al., 2011; Harris & Whisenant, 2102; Velte & Stiglbauer, 2012;) والتي ترى عدم تفضيل تغيير شريك المراجعة وأنه من الأفضل التركيز على التغيير الإلزامى لمكتب المراجعة ككل، لأن تغيير مكتب المراجعة يتضمن تلقائياً تغيير شريك المراجعة، ولأنه أكثر أنواع التغيير أهمية، حيث يعد أحد الآليات الهامة للحد من سيطرة شركات ومكاتب المراجعة الكبيرة على سوق المراجعة، كما أن معظم حالات التطبيق العملى لتغيير المراجع كانت تشير إلى أن المقصود به هو تغيير مكتب المراجعة ككل، بالإضافة إلى أن تغيير شريك المراجعة لا يؤدى إلى تحقيق المنفعة المرجوة من عملية التغيير كونه يتبع لنفس المكتب، وبالتالي لا يؤدى إلى وجود نظرة ورؤية جديدة لعملية مراجعة القوائم المالية.

١/١/٣ تعريف التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى:

تعددت التعاريف التي تعبر عن مفهوم التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، حيث أوضح قانون ساربيز أوكسلى أنه يقصد بالتغيير الإلزامى فرض حد على عدد السنوات التي يمكن لمكتب مراجعة معين مراجعة نفس عميل المراجعة (SOX, 2002). في حين يراه البعض بأنه يعنى تغيير شركة المراجعة بعد عدد معين من السنوات على الرغم من كفاءة وجودة واستقلال شركة المراجعة (Onwuchekwa et al., 2012). بينما عرفه آخرون بأنه يشير إلى وضع حد أقصى للمدة التي يظل فيها نفس مكتب المراجعة مراجعاً لشركة معينة ثم يتم بعدها تغييره بمكتب آخر (Harber & Hart, 2018). ويرى الباحث أنه على

الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلا إنها تحمل نفس المعنى والمضمون. في حين يشير مصطلح فترة الارتباط أو فترة المراجعة (tenure) إلى مدة العلاقة أو الارتباط بين المراجع وعميله والتي يظل فيها المراجع مراجعاً لشركة معينة (Hartono, et al., 2016). أو يشير إلى الفترة التى تستفيد فيها الشركة محل المراجعة من خدمات مكتب مراجعة معين (Asmara & Situanti, 2018).

٢/١/٣ أنواع تغيير المراجع الخارجى:

١/٢/١/٣ أنواع تغيير المراجع الخارجى من حيث النطاق:

- تناوب شريك المراجعة Auditor Partner Rotation: يعنى وضع حد أقصى لعدد السنوات التي يراجع فيها الشريك الرئيسى للمراجعة داخل نفس المكتب القوائم المالية لشركة معينة.
- تغيير شركة المراجعة Audit Firm Change: يعنى تغيير مكتب المراجعة ككل بعد عدد محدد من سنوات الارتباط بينه وبين الشركة محل المراجعة (Kramer et al., 2011). كذلك يمكن أن يطلق على تناوب شريك المراجعة مصطلح التغيير الداخلى، بينما يطلق على تغيير مكتب المراجعة مصطلح التغيير الخارجي (Velte & Stiglbauer, 2012).

٢/٢/١/٣ أنواع تغيير المراجع الخارجى من حيث درجة الإلزام:

- التغيير الاختيارى للمراجع Voluntary Auditor Change: وهو التغيير الذي يتم نتيجة قرار اختيارى من المراجع نفسه عن طريق الاستقالة، أو قرار اختيارى وفقاً لرغبة الشركة عن طريق عزل المراجع، وقد يترتب على ذلك انخفاض ثقة الجمهور فى التقارير المالية وفى مهنة المراجعة لما قد يُثار بأن تقرير المراجعة أصبح سلعة تباع وتشترى، وأن الشركات أصبحت تتسوق تقرير نظيف، وبناءً عليه يطلق على عملية التغيير الاختيارى للمراجع ظاهرة تسوق الرأي (حسن، ٢٠١٦)، ويمكن القول بأن هناك محددات تؤثر على تغيير المراجع الخارجي والتي تتمثل فى عوامل مرتبطة بالمراجع مثل (حجم مكتب المراجعة، التغير فى أتعاب عملية المراجعة، نوع تقرير المراجعة)، وعوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة مثل (تغير إدارة الشركة، حجم الشركة، التعثر المالى للشركة) (عبد الغفار، ٢٠١٧).
- التغيير الإلزامى للمراجع Mandatory Auditor Change: وهو التغيير الذي يتم التزاماً بنص القانون، وقد اشترطت التشريعات في بعض الدول ضرورة انقضاء مدة محددة بعد التغيير الإلزامى للمراجع قبل أن يعود مرة أخرى لمراجعة نفس عميل المراجعة، ويطلق على هذه المدة مصطلح فترة التوقف Cooling-off Period وقد اختلفت الدول فيما بينها فى تحديد الفترة التي يستمر فيها المراجع فى مراجعة القوائم المالية للشركة محل المراجعة قبل أن يتم تغييره إلزامياً وذلك سواء كان تناوب لشريك المراجعة أو تغيير شركة المراجعة ككل (ريشو، ٢٠١٣). وفيما يلي عرضاً للواقع التشريعى والعملى للتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على المستوى الدولى والأقليمى والمحلى.

٣/١/٣ الواقع التشريعى والعملى لقضية التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في مختلف دول العالم:

يتم هنا استعراض تجارب بعض الدول فيما يتعلق بتطبيق التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي، سواء على الصعيد الدولى أو الإقليمى أو المحلى، وقد تم أخذ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كمثال للدول المتقدمة، وتجربة المملكة العربية السعودية كمثال للدول الإقليمية، وذلك قبل استعراض تلك التجربة في البيئة المصرية.

١/٣/١/٣ التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ عام ١٩٧٨ طبقت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير شركاء المراجعة كل سبع سنوات مع فترة توقف سنتين، إلى أن جاء قانون (SOX) عام ٢٠٠٢ والذي قام من خلال الفقرة رقم (٢٠٣) بإلزام الشركات العامة بتغيير شريك المراجعة وقام بتعجيل فترة تغيير شريك المراجعة، حيث تم باختصارها من سبع سنوات إلى خمس سنوات، كما قام بتمديد فترة التوقف من سنتين إلى خمس سنوات (Chasan, 2014; Litt et al., 2014) وفى عام ٢٠٠٣ قام مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) بعمل دراسة عن الآثار المتوقعة للتغيير الإلزامى لمكتب المراجعة، وقد أشار التقرير الذى صاحب تلك الدراسة إلى أن التغيير الإلزامى لمكتب المراجعة يعزز الاستقلال الظاهرى للمراجع، ولكن يرتبط به تكاليف مصاحبة له (GAO, 2003)، فى حين أكد البعض أن تغيير شريك المراجعة لا يتغلب على الحافز الاقتصادى لمكتب المراجعة فى الاحتفاظ بالعلاقة مع العميل (Imhoff, 2003)، وفى عام ٢٠١١ أفاد مجلس الإشراف على مراقبى حسابات الشركات العامة (PCAOB) أن التغيير الدورى الإلزامى لمكتب المراجعة يعتبر من أفضل الطرق لتعزيز موضوعية واستقلال المراجع الخارجي والوصول لمستوى مرتفع من الشك المهنى (PCAOB, 2011).

٢/٣/١/٣ التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى فى المملكة العربية السعودية:

أصدر وزير التجارة والصناعة فى المملكة العربية السعودية القرار الوزاري رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ والذى بموجبه تقوم الشركات المساهمة بتغيير مكتب المراجعة كل ثلاث سنوات، ويمكن أن يستمر المكتب سنتين إضافيتين إذا دخل معه مكتب مراجعة آخر كشريك، وفى ١٤٢٩/٨/٨هـ صدر القرار الوزاري رقم (٢٦٦/ق) والذى نص على تعديل الفقرة رقم (٨) من الضوابط المرفقة بالقرار الوزاري رقم (٩٠٣) بحيث يصبح النص على النحو التالى "يجب ألا تزيد مدة المراجعة للشركات المساهمة التي يقوم بها مكتب مراجعة عن خمس سنوات متصلة، ويجب أن يتم انقضاء فترة سنتين قبل معاودة مراجعتها من قبل نفس المكتب" (قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٩٠٣، قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٦٦).

وعلق أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القرار الجديد بأن الهدف منه هو زيادة استقلال المراجع، وأنه جاء لتعزيز مبدأ الثقة فى مهنة المراجعة، فكلما زادت فترة المراجعة أو فترة الارتباط بين المراجع وعميله زادت الألفة بين كلا الطرفين، مما قد يضعف الاستقلال أو يكون هناك نوع من التساهل فى عملية المراجعة. ومن هذا المنطلق أخذت المملكة بفكرة التغيير الإلزامى لمكتب المراجعة

ككل وليس تغيير شريك المراجعة فقط، لأن العلاقات الاجتماعية داخل المكتب لها تأثير على الشركاء، كذلك سيفيد هذا القرار المهنة عن طريق تشجيع المنافسة وإتاحة الفرصة لعدد كبير من المكاتب مراجعة شركات المساهمة وعدم الاقتصار على مكاتب معينة، كذلك نتيجة تغيير مكاتب المراجعة ودخول مكتب وخروج آخر سيؤدى ذلك إلى اكتشاف التجاوزات فيما بين المكاتب (الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ٢٠٠٩).

٣/٣/١/٣ التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى فى بيئة الأعمال المصرية:

فى أغسطس ٢٠١٦ قام مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار الدليل المصرى لحوكمة الشركات والذي نص على "لا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعي لأكثر من خمس سنوات، ولا يجب إعادة تعيينه قبل انقضاء ثلاث سنوات على انتهاء عمله كمراقب حسابات للشركة" (مركز المديرين المصرى، ٢٠١٦). وفى سبتمبر ٢٠١٦ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية فى البند رقم (٧) بأن "يكون للشركة مراقب حسابات مستقل أو أكثر من ضمن المقيدين فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة، ويعين سنوياً ويجوز أن يجدد له بحد أقصى ست سنوات مالية متصلة، على أن يراعى تغييره بعد ذلك، ولا يجوز أن يعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها" (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦). وفى أبريل ٢٠١٨ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٦ والذى نص على أن يستبدل بنص البند ٧-١-١ من البند رقم (٧) النص التالى: "يكون للشركة مراقب حسابات مستقل أو أكثر من ضمن المقيدين فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة، ويعين سنوياً ويجوز أن يجدد له بحد أقصى ست سنوات مالية متصلة، على أن يراعى تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذى تم تغيره، ولا يجوز أن يعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها" (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٨). ويلاحظ أن هذا التعديل جاء لكي يؤكد على ضرورة تغيير مكتب المراجعة ككل بمكتب مراجعة آخر مستقل عنه تماماً ولا يقتصر الأمر على تغيير شريك المراجعة بشريك مراجعة آخر فى نفس المكتب ولا بمكتب مراجعة آخر تابع للمكتب الأول، وذلك تدعيماً لاستقلال المراجع.

وفيما يلي ملخصاً لفترات التعاقد في بعض دول العالم والتي يستمر فيها المراجع مراجعاً للشركة محل المراجعة قبل أن يتم تغييره إلزامياً سواء على مستوى شريك المراجعة أو على مستوى مكتب المراجعة ككل: (Sayyar et al., 2014: Cameran et al., 2015)

الدولة	تناوب شريك المراجعة	تغيير مكتب المراجعة	الدولة	تناوب شريك المراجعة	تغيير مكتب المراجعة
استراليا	خمس سنوات	لا يوجد	إيطاليا	سبع سنوات	تسع سنوات
بلجيكا	ست سنوات	ثلاث سنوات	إندونسيا	ثلاث سنوات	ست سنوات
البرازيل	لا يوجد	خمس سنوات	سنغافورة	لا يوجد	خمس سنوات
الصين	خمس سنوات	خمس سنوات	عمان	لا يوجد	أربع سنوات
قبرص	سبع سنوات	لا يوجد	أسبانيا	لا يوجد	تسع سنوات
فرنسا	ست سنوات	لا يوجد	المملكة المتحدة	خمس سنوات	عشر سنوات
ألمانيا	سبع سنوات	لا يوجد	النمسا	خمس سنوات	خمس سنوات
أيسلندا	لا يوجد	خمس سنوات	سلوفاكيا	خمس سنوات	خمس سنوات

٤/١/٣ التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى بين التأييد والمعارضة:

نوقشت المزايا والعيوب المرتبطة بالتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى على نطاق واسع، وفيما يلي عرضاً لأهم مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى، وأسباب معارضة ذلك التطبيق.

١/٤/١/٣ مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى:

يرى مؤيدو التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى (Raiborn et al., 2006; Li, 2007; Chen et al., 2008; Hurtt, 2010; Daugherty et al., 2013; James & Ibanichuka, 2014; Litt et al., 2014; Okolie, 2014; Al Bhoor & Khamees, 2016; Hohenfels, 2016; Silvestre et al., 2018;). أن هذا التغيير يحقق العديد من المزايا أو الإيجابيات والتي تتمثل في الآتى:

- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تعزيز استقلال المراجع، وذلك من خلال الحد من الألفة Familiarity والتقارب فى المصالح الشخصية فيما بين المراجع وعميله، حيث أن طول فترة ارتباط المراجع بالشركة محل المراجعة تؤدى إلى أن يصبح المراجع أكثر ألفة مع إدارة الشركة، وبالتالي يكون أكثر تساهلاً وقبولاً لما تتخذه الإدارة من سياسات وممارسات محاسبية، ويعتمد على ما تتخذه الإدارة من قرارات بدلاً من الاعتماد على شكوكه المهنية، مما قد يؤدى إلى حدوث نوع من التواطؤ بين المراجع وإدارة الشركة والتي تدفع المراجع إلى تحقيق مصلحة الإدارة على حساب غيرهم من أصحاب المصالح الآخرين، وبناءً على ذلك يفقد المراجع استقلاله وموضوعيته ويقل حماسه، مما قد يقوده إلى إجراءات مراجعة روتينية وأقل صرامة اعتماداً على السنوات السابقة، وبالتالي تنخفض جودة المراجعة وتزداد احتمالية فشل المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.

- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة نزعة الشك المهنى لدى المراجع والتى تساعد بدورها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تمكين المراجع من ممارسة استجواب العقل، وبذل العناية المهنية الواجبة، والتقييم الإنتقادى، والبحث عن الحقائق، ومقاومة ضغوط الإدارة.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة بين مجموعة معينة من مكاتب المراجعة وبخاصة الأربعة الكبار، حيث يؤدى التغيير الإلزامى إلى تعزيز المنافسة فى سوق المراجعة وعدم سيطرة عدد معين من مكاتب المراجعة على سوق المراجعة، كذلك يؤدى هذا التغيير إلى تشجيع مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور، بما يولد أجواء إيجابية من التنافس.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحصول على نظرة ورؤية جديدة Fresh Look لعملية المراجعة وللتقارير المالية محل المراجعة بما يزيد من جودة تلك التقارير، أى أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يعنى أن هناك فحص موضوعى للقوائم المالية، حيث ينظر المراجع الجديد إلى الارتباطات الأولية على أنها تنطوى على مخاطر بطبيعتها وتتطلب بذل عناية إضافية عند القيام بعملية المراجعة، مما يؤدى إلى زيادة الثقة فى التقارير المالية.
- إذا كان التغيير إلزامياً وعرف المراجع أنه لن يستمر لفترة طويلة مع عميله، فإن القيمة الحالية للمنافع المستقبلية من علاقة المراجع بعميله ستنخفض وبالتالي تقل حوافز التبعية وعدم الموضوعية.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة قدرة المراجع على اكتشاف أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية والتقرير عنها.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة الثقة في تقرير المراجعة وبالتبعية في مهنة المراجعة.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تنوع الخبرة والمعرفة لدى المراجع.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تحسين جودة المراجعة، وذلك لأنه عندما يعلم المراجع أن عمله سوف يُراجع من قبل مراجع آخر بعد انتهاء مدة التعاقد مع عميل المراجعة، فإن ذلك يزيد من استقلاله وموضوعيته خلال فترة الارتباط، بما ينعكس إيجابياً على جودة المراجعة.

٢/٤/١/٣ أسباب معارضة تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي:

يرى معارضو التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي (Ghosh & Moon, 2004; Davis et al., 2009; Velte & Stiglbauer, 2012; Odia, 2015; Oster, 2015; Baatwah, 2016; El Guindy & Basuony, 2018; Ghosh & Siriviriyakul, 2018). أن هذا التغيير سوف يترتب عليه العديد من العيوب أو السلبيات والتي تتمثل في الآتى:

- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى خسارة المعرفة والخبرة المتراكمة لدى المراجع والتي تسمى بمنحنى التعلم Learning Curve والتي يتم اكتسابها من العلاقات الطويلة الممتدة بين المراجع وعميله، وهذا يعنى أن طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله تحسن من جودة المراجعة، وذلك لأن

المراجع يكتسب معرفة أكثر بالعميل بمرور الوقت، مما يعزز من كفاءة المراجع وتزداد جودة المراجعة وتتحسن جودة الأرباح، أى أن جودة المراجعة تقل فى السنوات الأولى من الارتباط وتزيد مع طول فترة الارتباط نتيجة انخفاض التباين فى المعلومات بين المراجع وعميله.

- إن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يترتب عليه عدم قدرة المراجعين الجدد على فهم المخاطر المرتبطة بنشاط العميل، وبالتبعية عدم القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية، مما يزيد من مخاطر فشل عملية المراجعة.
- إن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي قد يضعف من استقلال المراجع، وذلك لأن المراجع يحاول إرضاء عميله من أجل العمل معه أطول فترة ممكنة قبل التغيير، وذلك لتعويض التكاليف المرتفعة التي قد يتحملها المراجع في السنوات الأولى من الارتباط، مما يؤدى إلى انخفاض جودة المراجعة، وبالتبعية انخفاض جودة التقارير المالية.
- يرتبط التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي بإرتفاع تكاليف المراجعة متمثلة في أتعاب وساعات عملية المراجعة، حيث يطالب المراجع الجديد بأتعاب مرتفعة عند قيامه بمراجعة العميل لأول مرة، نظراً لأن طبيعة ونطاق الإجراءات التي سيتم القيام بها خلال السنوات الأولى للتعاقد ستكون أكبر مما سيتم القيام به في السنوات اللاحقة، حيث يتم تخصيص ساعات أكبر لتنفيذ المراحل المختلفة لعملية المراجعة فى بداية التعاقد، أيضاً سيتحمل العميل تكاليف إضافية متمثلة فى تخصيص موارد الشركة لمساعدة المراجعيين على فهم عمليات وأنشطة الشركة عند بداية الارتباط.
- إن تطبيق التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي غير ضرورى لأن اخفاق المراجعين في واجباتهم المهنية، وما يترتب على ذلك من دعاوى قضائية ستجبرهم على العمل بكفاءة من أجل المحافظة على سمعتهم واستمرارهم في سوق المراجعة.

انعكاسات التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على إدارة الأرباح:

فى سبيل تحليل انعكاسات التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على إدارة الأرباح سيتم التعرض أولاً للإطار المفاهيمى لإدارة الأرباح وما يتضمنه من عرض لمفهوم إدارة الأرباح، دوافع إدارة الأرباح، أساليب إدارة الأرباح، الآثار السلبية المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح، ثم يتم بعد ذلك تناول تحليل العلاقة بين التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح، وذلك على النحو التالى:

٢/٣ الإطار المفاهيمى لإدارة الأرباح:

تمثل الأرباح أحد أهم بنود القوائم المالية والتي تؤثر بصورة جوهرية على قرارات الاستثمار والائتمان وسياسات المكافأت وتوزيع الأرباح، ونظراً لهذه الأهمية فقد يتم التلاعب أو إدارة الأرباح (محمود، ٢٠١٩)، إذ تعتبر إدارة الأرباح من الموضوعات التى لا تزال تمثل أهمية متزايدة فى الأدب المحاسبى، نظراً لاهتمام العديد من الباحثين وإدارات الشركات وأصحاب المصالح الآخرين بدراسة ومتابعة وتحليل دوافع وأساليب إدارة الأرباح، لما لها من تأثير جوهرى على نمو الشركات واستمراريتها (حماد، ٢٠١٧)،

كذلك يعد التلاعب فى الأرباح من الممارسات غير المقبولة أخلاقياً، حيث إنها تعمل على تضليل أصحاب المصالح وتؤدى إلى فقدان الثقة فى التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات (عبد المنعم، ٢٠١٧).

١/٢/٣ مفهوم إدارة الأرباح:

على الرغم من خضوع التقارير والقوائم المالية عند إعدادها للمعايير المحاسبية إلا أن ذلك لا يمنع إدارات الشركات من السعي لإظهار البيانات المالية وخاصة الأرباح المحاسبية بالشكل الذي يحقق مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الآخرين، وذلك من خلال ممارسات إدارة الأرباح (يونس، ٢٠١٩)، حيث تُعرف إدارة الأرباح Earnings Management بأنها السماح للإدارة من خلال المبادئ والممارسات المحاسبية فى تطبيق تقييمهم وحكمهم الشخصى عند إعداد التقارير المالية (Moeinadin et al., 2013). ويمكن تعريفها أيضاً بأنها عبارة عن اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة من أجل تحقيق أهداف محددة للمديرين، وتعتبر هذه الأرباح ذات جودة رديئة إذا كانت لا تعطي صورة حقيقية عن قيمة الشركة ومركزها المالي (Mohamed & Habib, 2013). كما يمكن تعريفها بأنها تعنى التدخل المتعمد من قبل إدارة الشركة للتحكم أو للتأثير على الأرباح المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية أثناء إعداد التقارير المالية فى نهاية السنة المالية و/أو هيكلة الأنشطة الحقيقية للشركة التى تتم خلال السنة المالية، وذلك بهدف تضليل بعض الأطراف أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادى الحقيقى للشركة (محمد، ٢٠١٧). وعرفها آخرون بأنها تعنى تدخل الإدارة الممنهج مستغلة فى ذلك المرونة المتاحة فى بعض السياسات المحاسبية والمبالغة بالتقديرات الشخصية للتأثير على رقم الربح المعلن بالقوائم المالية وعرضه بطريقة مغايرة عما هو عليه بالواقع لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من قبل الإدارة (عطوة، عبد، ٢٠١٩). ويلاحظ من التعاريف السابقة أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لإدارة الأرباح، إلا أنهم يتفقون على أن إدارة الأرباح ما هي إلا سلوك متعمد من جانب الإدارة للتأثير على رقم الربح المعلن فى القوائم المالية، وأن هناك مجموعة من الأهداف التى تمثل دوافع لدى إدارة الشركة للقيام بإدارة الأرباح، كما أن هناك مجموعة من الأساليب التى تتاح أمام الإدارة لاستخدامها فى ممارسات إدارة الأرباح. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

٢/٢/٣ دوافع إدارة الأرباح:

إن ممارسات إدارة الأرباح يكمن وراءها العديد من الدوافع والأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها والتي تتمثل فى الآتى (Khan et al., 2019؛ إبراهيم، ٢٠١٩؛ عطية، ٢٠١٨؛ Katmon & Al Farooque,2017):

١/٢/٢/٣ دوافع تتعلق بسوق المال:

تشكل المعلومات المحاسبية المنشورة مصدراً هاماً يُعتمد عليه من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، وهذا الأمر قد يدفع الإدارة للتلاعب فى الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم فى سوق المال خاصة عند

طرحها للاكتتاب العام، فى محاولة منهم للتأثير على قرارات المستثمرين ولمقابلة توقعات المحللين الماليين بما يضمن بقاء واستمرار الشركة فى سوق المنافسة.

٢/٢/٢/٣ دوافع تتعلق بالتعاقدات:

عندما تعتمد تعاقدات معينة بين الشركة وأطراف أخرى على الأرقام المحاسبية، يكون ذلك بمثابة دافعاً لدى المديرين لإدارة الأرباح لإتمام هذه التعاقدات بالشكل الذي يحقق أهداف المديرين، ومن أمثلة تلك التعاقدات: التعاقدات الخاصة بالاقتراض، والتعاقدات الخاصة بتعويضات الإدارة أو مكافأت الإدارة.

٣/٢/٢/٣ دوافع تتعلق بالتشريعات:

ويطلق عليها فى بعض الأحيان دوافع تنظيمية أو سياسية، وهى تستهدف خفض التكاليف التنظيمية أو السياسية، وذلك عندما يكون لدى الإدارة قناعة بأن الأرباح المعلنة سوف تؤثر على قرارات واضعى التشريعات أو متخذى القرارات السياسية، حيث يلجأ المديرون لإدارة الأرباح لكي تبدو الشركة ملتزمة بالتشريعات لتجنب التدخل الحكومى مثل تشريعات مكافحة الاحتكار، حيث قد تفسر زيادة الأرباح بشكل كبير على أنه احتكار، والعكس حيث قد ينظر إلى انخفاض الأرباح بشكل كبير كمؤشر لتعثر الشركة، وبالتالى يتم العمل على تخفيض الأرباح للحصول على الإعانات الحكومية.

٣/٢/٣ أساليب إدارة الأرباح:

يمكن تقسيم أساليب إدارة الأرباح إلى أسلوبين هما:

١/٣/٢/٣ إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات Accruals Earnings Management:

تعتبر إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات من أكثر الطرق استخداماً فى إدارة الأرباح من خلال الممارسات المحاسبية، حيث يقوم هذا الأسلوب بالتأثير على عملية إعداد التقارير المالية من خلال حسابات الاستحقاق، حيث تمثل حسابات الاستحقاق الجزء غير النقدى الظاهر فى قائمة الدخل والناتج عن تطبيق أساس الاستحقاق، ويعد هذا الجزء مجالاً واسعاً أمام المديرين لإدارة الأرباح وذلك من خلال استغلال المرونة التي تتيحها المعايير والمبادئ المحاسبية بشأن الاختيار بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية (Sun & Rath, 2012). ويمكن القول بأن وسائل إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات تتركز فى وسيلتين أساسيتين هما: التقديرات المحاسبية وذلك من خلال استخدام الحكم الشخصى للإدارة فى التقديرات المحاسبية سواء المتعلقة بالمخصصات أو الأحداث الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول طويلة الأجل والقيمة التخريدية المتعلقة بها. التلاعب فى توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (محمد،٢٠١٧). ويقوم هذا الأسلوب بالتأثير على القوائم المالية فى نهاية الفترة المالية، وهو لا يؤثر على التدفقات النقدية، وهو بذلك يرتبط بالنتائج الفعلية للأرباح ومدى اختلافها عن مستويات الأرباح المستهدفة، ويطلق على هذا الأسلوب إدارة الأرباح من خلال حسابات الاستحقاق الاختيارية أو غير المتوقعة أو غير العادية (Zang, 2012).

٢/٣/٢/٣ إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية Real Earnings Management:

يقع هذا الأسلوب ضمن الأنشطة الفعلية المعتادة للشركة، كما فى حالة اتخاذ قرارات إدارية متعلقة بالتعاقدات وهيكلة الصفقات التجارية وتوقيتاتها، حيث تقوم الإدارة باستغلال سلطة اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للتأثير على رقم الربح، أو تقوم بتغيير توقيت حدوث بعض المصروفات من خلال تأجيلها أو تعجيلها، حيث ينظر إلى إدارة الأرباح الحقيقية على أنها الانحرافات عن الممارسات التشغيلية المعتادة للشركة، وتتم إدارة الأرباح الحقيقية للشركة من خلال زيادة المبيعات قبل نهاية الفترة المالية عن طريق منح خصومات على الأسعار أو التساهل فى شروط منح الإئتمان مما يؤدى إلى زيادة الأرباح، كما تتم زيادة الأرباح أيضاً عن طريق زيادة الإنتاج، مما يؤدى إلى تخفيض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض التكاليف الإجمالية للوحدة ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، كذلك يتم إدارة الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية من خلال خفضها أو تأجيلها، مثل نفقات البحوث والتطوير والإصلاح والصيانة والدعاية والإعلان، أو من خلال التحكم فى توقيت بيع أو شراء الأصول طويلة الأجل، أو إعادة شراء أسهم الشركة لتحقيق رقم الربح المستهدف (Gunny, 2010).

٤/٢/٣ الآثار السلبية المترتبة على ممارسات إدارة الأرباح:

يترتب على ممارسات إدارة الأرباح فى منشآت الأعمال العديد من الآثار السلبية فى الأجل الطويل، حتى وإن حققت نتائج أعمالها أرباحاً فى الأجل القصير، ويمكن بيان بعض هذه الآثار فى الآتى (عيسى، ٢٠٠٨؛ Sun et al, 2013؛ شرف، ٢٠١٩):

- عدم دقة المعلومات المحاسبية وتوفير قوائم مالية مضللة، مما يؤدى إلى فقدان ثقة المستثمرين فى التقارير والقوائم المالية.
- تلاشى المعايير الأخلاقية نتيجة قيام الشركة التي تدير أرباحها بإرسال رسالة للعاملين بها مفاداها أن إخفاء وتضليل الحقيقة هي من الممارسات المقبولة.
- تعرض الشركات فى الكثير من الحالات للدعاوى القضائية نتيجة ممارسات إدارة الأرباح وإظهار الشركة على غير حقيقتها ومن ثم اتخاذ قرارات غير رشيدة، مما يلحق الضرر بأصحاب المصالح، وبما يؤدى فى النهاية إلى تعرض الشركة للإفلاس والانهيار.
- تخفيض جودة المعلومات المالية، وتشويه قرارات الاستثمار، ويدفع الشركة إلى الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، مما يؤدى لسوء تخصيص موارد الشركة.
- عدم تماثل المعلومات، فنتيجة لتحكم وسيطرة الإدارة وإلمامها بكافة المعلومات مقارنة بملاك الشركة وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين يوفر الفرصة لممارسة إدارة الأرباح من قبل مديرى الشركات، ويحقق نوع من التحيز فى إعداد المعلومات المحاسبية لتحقيق مصالح فئة الإدارة وتعظيم مصالحهم الشخصية على باقى مصالح الفئات المرتبطة بالشركة، مما يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار والنهوض مستقبلاً.

٥/٢/٣ تحليل العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح:

حاز التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي بأهمية واهتمام كبير فى الأوساط المهنية الدولية، ولدى الكثير من الباحثين، لما له من ارتباط باستقلال المراجع، ونزعة الشك المهنى لديه، وتنوع خبرته، والتكاليف الأولية لعملية المراجعة، وطول فترة ارتباط المراجع بعميله، وجودة أداء عملية المراجعة (عبد الحليم، ٢٠١٨)، كذلك أشار البعض (Roush et al., 2011) أن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يُستخدم كآلية لحل قضايا الاستقلال والشك المهنى والموضوعية، وذلك من خلال الحد من الضغوط التي تواجه المراجع من قبل إدارة الشركة. وبالتالي يتم دراسة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح من خلال تحديد المتغيرات التي يؤثر عليها تطبيق التغيير الإلزامى للمراجع والتي تدعو إلى المطالبة بتطبيق هذه السياسة وانعكاسها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث يؤثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي على العديد من العوامل أو المتغيرات والتي لها تأثير فى قدرته على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مثل الاستقلال، الشك المهنى، التخصص الصناعى، طول مدة الارتباط بين المراجع وعميله. فبالنسبة للاستقلال: يعمل التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي على تدعيم استقلال المراجع الخارجي من خلال الحد من الألفة بين المراجع وعميله والناتجة عن طول فترة الارتباط بينهما، حيث أن ضعف الاستقلال يحد من قدرة المراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. أما بالنسبة للشك المهنى: فهو يعد أحد السمات الرئيسية التي تدعم قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التحريفات الجوهرية، لما له من خصائص تعزز هذه القدرة (غنيم، ٢٠١٢)، كذلك فإن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي له تأثير إيجابى على تحقق خصائص الشك المهنى، والمتمثلة فى ممارسة استجواب العقل، الفحص والتحرى، التقييم الإنتقادى، التأنى فى إصدار الأحكام، البعد عن التحيز لصالح الإدارة، حيث تؤدى طول فترة الارتباط بين المراجع وعميله إلى مخاطر فشل عملية المراجعة نتيجة تحيز المراجع لصالح الإدارة، مما يفقده الموضوعية والشك المهنى (خليل، ٢٠١٦؛ Hurtt, 2010). أما فيما يتعلق بالتخصص الصناعى للمراجع: فإن المراجع يكون متخصص صناعياً عندما يمتلك حصة سوقية هامة فى صناعة أو قطاع معين، ويقاس ذلك من خلال إجمالي الأتعاب التي اكتسبها المراجع من صناعة معينة إلى إجمالي أتعاب المراجعة (Ji et al., 2019)، حيث تزيد الخبرة والمعرفة التي يمتلكها المراجع مع التخصص الصناعى، مما يكون له تأثير إيجابى على ممارسة المراجع للشك المهنى، وانخفاض التكاليف الأولية لعملية المراجعة (أبو جبل، ٢٠١٧). ويرى الباحث أن تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى ضوء استراتيجية التخصص الصناعى للمراجع لها تأثير إيجابى فى قدرة المراجع على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، لما لها من دور إيجابى فى التغلب على مشكلة فقد المعرفة والخبرة المتراكمة لدى المراجع والناتجة عن طول مدة ارتباطه بالشركة محل المراجعة، والتي تعتبر من العوامل الرئيسية التي ارتكز عليها معارضوا سياسة التغيير الدورى الإلزامى، والتي يرونها من أهم الانتقادات الموجهة لتلك السياسة. وعلى الرغم من قيام بعض الدراسات الأجنبية (Ho et al., 2010; Martinez & Reis 2010; James & Ibanichuka 2014; Bamahros & Hussin

2015; El Guindy & Basuony 2018; Okeke & Egungwu 2019) ببحث العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وإدارة الأرباح، إلا أن هناك ندرة ـ فى حدود علم الباحث ـ فى الدراسات التي تناولت هذه العلاقة فى بيئة الأعمال المصرية. وعلى الرغم من هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج فقد اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة. وسيقوم الباحث فى هذا البحث بدراسة وتحليل أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى البيئة المصرية، وذلك من خلال اختبار فرضى البحث واللذين يتمثلا فى: ١- يوجد اتفاق بين فئات الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية. ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية. وسوف يتم التحقق من صحة الفرض الأول ميدانياً، بينما يتم التحقق من صحة الفرض الثانى تطبيقياً.

٤- الدراسة الميدانية:

استكمالاً للفائدة المرجوة من البحث ولربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية، يتناول الباحث فى هذا الجزء اختبار صحة الفرض الأول والمتعلق بتحليل آراء فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية، حيث يتم التعرض للدراسة الميدانية من خلال استخدام التحليل الإحصائى للبيانات التي تم جمعها من خلال قائمة الاستبيان الموزعة على مفردات العينة المتمثلة فى المراجعين الخارجيين، الأكاديميين، المدراء الماليين بشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى الفئات الآتية:

- المراجعون الخارجيون المرخص لهم بمراجعة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، باعتبارهم الفئة المسئولة عن مراجعة القوائم المالية لتلك الشركات، واكتشاف ما قد يوجد فى هذه الشركات من ممارسات لإدارة الأرباح، والذين يُطبق عليهم سياسة التغيير الدورى الإلزامى، وقد تم اختيارهم من مكاتب المراجعة بمحافظتى القاهرة والجيزة.
- الأكاديميون من أساتذة المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية، باعتبارهم ممثلى الفكر المحاسبى الذي يقدم التنظير اللازم للممارسات المحاسبية والطرف المتابع والمشارك لأي مقترحات تؤدى لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، ومنها الاتجاه نحو تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، وعلاقته بممارسات إدارة الأرباح.
- المدراء الماليون بشركات المساهمة المصرية، باعتبارهم المسئولون عن إعداد القوائم المالية، والذين قد يتبعون ممارسات معينة لإدارة الأرباح.

وقد تم أخذ عينة حكمية من الفئات الثلاث السابقة مكونة من ١٥٠ مفردة موزعة عليهم بالتساوى. وفيما يلي بيان بعدد قوائم الاستبيان التى تم توزيعها على عينة الدراسة والقوائم المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائى:

جدول رقم (١)
مجتمع الدراسة وحجم العينة

فئات مجتمع الدراسة	حجم العينة وعدد قوائم الاستبيان الموزعة	عدد قوائم الاستبيان المستلمة	عدد قوائم الاستبيان الصالحة للتحليل	النسبة
المراجعون الخارجيون	50	34	31	62%
الأكاديميون	50	38	36	72%
المدراء الماليون	50	27	24	48%
الإجمالى	150	99	91	60.6%

٢/٤ أسلوب جمع البيانات وتصميم قائمة الاستبيان:

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار فرض البحث على أسلوب قائمة الاستبيان، وقد مر إعدادها بمرحلتين: فى المرحلة الأولى تم وضع تصور مبدئى لمضمون القائمة فى ضوء الإطار النظرى للبحث، أما المرحلة الثانية فتمثلت فى الإعداد النهائى لقائمة الاستبيان.

٣/٤ أساليب تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بعد تجميع قوائم الاستبيان ومراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائى بترميز الأسئلة الواردة بها، وتحميل بيانات كل قائمة على الحاسب الآلي من خلال حزمة التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية (SPSS 24) Statistical Package for Social Science، ثم قام الباحث بإعطاء أوزان ترجيحية للإجابات على حسب الأهمية النسبية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale. ولتحليل عبارات قائمة الاستبيان تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية (مراد، سليمان، ٢٠٠٥):

١-الإحصاءات الوصفية: وهي تختص بجمع البيانات وتحليلها ووصفها دون تعميم، وقد تم استخدام أسلوب المتوسط الحسابي كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.

٢-الاختبارات الإحصائية: وهي تختص بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، وقد تم استخدام اختبار كروسكال- واليز Kruskal-Wallis لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من خلال القيمة الاحصائية للاختبار (كا^{٢}) Chi-Square. ويتم اختبار صحة أو خطأ فرض الدراسة الميدانية عند مستوى معنوية ٥٪. ويلاحظ أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية هو بمثابة اتفاق عينة الدراسة حول أى متغير من متغيرات الدراسة، فى حين أن وجود فروق أو اختلافات بين فئات الدراسة بخصوص متغير معين يعنى عدم اتفاقهم حول هذا المتغير، ولاختبار فرض البحث تم استخدام اختبار one- sample t- test لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات لمعرفة دلالة الفروق،

وذلك من خلال مقارنة المتوسط العام لكل عبارة بمتوسط معلوم محدد مسبقاً عند مستوى معنوية ٥٪، وذلك لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية العبارات الخاصة بفرض البحث عند درجة (٤) للقيم الرتبية من ١-٥ وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى.

٤/٤ نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية:

تحليل بيانات الفرض الأول واختباره:

ينص الفرض الأول على "يوجد اتفاق بين فئات الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية".

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال التعرف على درجة أهمية كل عبارة، وذلك باستخدام اختبار "t-test" وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من ٥٪ لمتغيرات الفرض تعتبر دالة (معنوية)، بمعنى أنه توجد فروق بين المتوسطات، أما إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من ٥٪ لمتغيرات الفرض تعتبر غير دالة (غير معنوية)، بمعنى أنه لا توجد فروق بين المتوسطات، وتوجد فرضيتان أساسيتان تُستخدمان مع اختبار (t): الفرض العدمى H0: "لا يوجد فرق معنوى بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (٤) والذى يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" H0: μ=4، الفرض البديل Ha "يوجد فرق معنوى بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (٤) والذي يعبر عن درجة أهمية كل عبارة Ha: μ≠4 حيث "μ" هى المتوسط العام لمتغيرات الفرض، أى أن المتوسط العام لمتغيرات الفرض إما أن تساوى ٤ أو لا تساوى ٤ (أكبر من أو أقل من ٤). فإذا كانت مستوى معنوية قيمة "t" أكبر من ٥٪ نقبل الفرض العدمى أى متوسط العبارة يساوى (٤)، أما إذا كانت مستوى معنوية قيمة "t" أقل من أو تساوى ٥٪ نقبل الفرض البديل أى المتوسط العام لمتغيرات الفرض أكبر من (٤) أو أقل من (٤) (سيكاران، أوما، تعريب بسيونى، إسماعيل ٢٠٠٦).

وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من فئات الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة باختبار الفرض الأول تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الأول

مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية

عبارات الفرض الأول	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	t- test t=4		المتوسط الحسابى حسب الفئة			كروسكال واليز - اختبار Chi-Square	
مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية				القيمة	المعنوية	مراجعون خارجيون	أكاديميون	مدراء ماليون	القيمة	المعنوية
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من العلاقات الوطيدة والألفة بين المراجع وعميله مما يدعم استقلال المراجع.	4.46	.524	4	8.800	.001	3.91	4.80	4.68	2.529	.282

يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تحسين جودة عملية المراجعة.	4.41	.701	6	5.828	.001	3.89	4.56	4.46	2.905	.234
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة الثقة فى التقارير المالية.	4.27	.545	9	-.962	.339	4.01	4.03	4.00	2.988	.224
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة اكتشاف أوجه القصور فى نظم الرقابة الداخلية والتقرير عنها.	4.23	.462	10	5.222	.001	4.53	4.45	3.72	1.896	.387
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها.	4.26	.523	8	5.216	.001	4.45	4.42	3.74	4.245	.120
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.	4.22	.609	11	-4.819	.001	4.21	4.30	4.19	5.444	.066
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى عدم التأخر فى إصدار تقرير المراجع.	3.14	.838	16	-9.762	.001	3.10	3.39	2.83	6.140	.046
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة نزعة الشك المهنى لدى المراجع.	4.56	.562	3	9.514	.001	4.58	4.67	4.38	3.272	.195
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تخفيض حدوث فشل المراجعة.	4.35	.593	7	-1.061	.291	4.10	3.89	3.79	3.998	.136
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة.	3.98	.687	14	-1.832	.070	3.87	4.36	4.12	.033	.984
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية.	4.44	.521	5	8.050	.001	4.39	4.56	4.33	3.078	.215
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تنوع خبرة ومعرفة المراجع.	4.10	.518	12	1.823	.072	4.10	4.14	4.04	.643	.725
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة الثقة فى تقرير المراجع وفى مهنة المراجعة ككل.	4.05	.705	13	.744	.459	4.03	4.11	4.00	.880	.644

يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة إبداع المراجع واتباعه سياسات مراجعة أكثر صرامة.	3.73	.844	15	-3.105	.003	3.65	3.81	3.71	.463	.793
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى وجود رؤية ونظرة جديدة لعملية المراجعة عند مراجعة القوائم المالية.	4.73	.449	1	15.414	.001	4.68	4.69	4.83	1.913	.384
تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى ظل التخصص الصناعى للمراجع يعوض النقص المعرفي لدى المراجع خلال السنوات الأولى من التعاقد وبالتالي تنخفض تكاليف المراجعة.	4.69	.464	2	14.230	.001	4.61	4.69	4.79	2.008	.366
إجمالى المحور	4.22	.253		5.484	.001	4.10	4.22	4.09	5.062	.080

يتضح من الجدول السابق اتفاق أفراد فئات الدراسة على مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابى لكل مبرر، ما عدا المبرر السابع والخاص بالعلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وعدم التأخر فى إصدار تقرير المراجعة، حيث اتفقت آراء فئات الدراسة على عدم الموافقة على هذا المبرر، نظراً لاحتمالية اعتماد توقيت إصدار تقرير المراجعة على العديد من العناصر غير التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة بينهما، وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول درجة الموافقة على كل مبرر باستخدام اختبار كروسكال واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من ٥٪، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول كل مبرر. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى ككل والمتعلقة بمتغيرات الفرض الأول وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٣)

اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات الدراسة ككل

اختبار كروسكال واليز	متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوي المعنوية
	المراجعون	الأكاديميون	المدراء الماليون		
متغيرات الفرض الأول	39.89	53.56	42.56	5.062	0.08

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل متغيرات الفرض أكبر من ٥٪ مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى. مما يدل على اتفاق فئات الدراسة على وجود العديد من الأسباب أو المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، وهذا يؤكد صحة الفرض الأول للدراسة. وعلى الرغم من اتفاق جميع فئات الدراسة على أهمية تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي لتحقيقه العديد من المزايا أو الإيجابيات، إلا إنهم اختلفوا فيما بينهم حول أهمية بعض المبررات، وقد يرجع ذلك إلى أن كل فئة تنظر إلى كل مبرر من هذه المبررات بما يتفق مع مصالحها الخاصة ويحقق أهدافها، فمثلاً فيما يتعلق بالمبرر الأول والثانى، يلاحظ انخفاض درجة الأهمية لفئة المراجعين الخارجيين مقارنة بفئتى الأكاديميين والمدراء الماليين، وقد يرجع ذلك إلى رغبة بعض المراجعين بعدم الربط المباشر بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي من جهة والاستقلال وتحسين جودة المراجعة من جهة أخرى، فبالنسبة للاستقلال فهم يرون أنهم يتمتعون بالاستقلال بصرف النظر عن طول أو قصر فترة الارتباط، وليس التغيير الدورى هو الذى يجعلهم مستقلين، أما بالنسبة لتحسين جودة المراجعة فهم يرون أن موافقتهم على الربط المباشر بين التغيير الإلزامى وتحسين جودة المراجعة يعد بمثابة اعتراف منهم بأهمية التغيير الدورى الإلزامى، ويجعل ذلك مدخلاً للمنظمات المهنية والجهات المعنية بمهنة المراجعة بفرض التغيير الدورى الإلزامى، وهذا يتعارض مع مصالحهم المترتبة على طول فترة الارتباط، أما بالنسبة للمبرر الرابع والخامس والحادى عشر، فيلاحظ انخفاض درجة الأهمية لفئة المدراء الماليين مقارنة بفئتى المراجعين والأكاديميين، ويرجع ذلك إلى عدم اعتراف بعض المدراء الماليين بوجود قصور فى نظم الرقابة الداخلية داخل شركاتهم، أو وجود تحريفات جوهرية وممارسات إدارة الأرباح.

ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الأول فيما يتعلق بمبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى تم استخدام اختبار "t". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٤)

اختبار t – test لمتغيرات الفرض الأول

اختبار t-test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار t t=4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الأول	4.15	0.253	5.484	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من ٥٪، أى قبول الفرض البديل، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابى لقيم مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى عند القيمة المحددة (٤)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من ٤ (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن هناك اتجاهاً من قبل فئات الدراسة نحو الموافقة على مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال

المصرية، وقد جاء فى مقدمة تلك المبررات من حيث درجة الموافقة هو المبرر الخامس عشر يليه فى الترتيب المبرر السادس عشر، ثم المبرر الثامن فالأول فالحادى عشر. وبناءً عليه يمكن القول أن التغيير الدورى الإلزامى يؤدى إلى وجود رؤية ونظرة جديدة لعملية المراجعة، بما يؤدى إلى قيام المراجع بفحص موضوعى للقوائم المالية، كذلك للتخصص الصناعى دوراً هاماً فى تعويض النقص المعرفى لدى المراجع خلال سنوات التعاقد الأولى، مما يؤدى إلى المام المراجع بصناعة ونشاط العميل وبالتالي تنخفض تكاليف المراجعة، كذلك يؤدى التغيير الدورى الإلزامى إلى تعزيز استقلال المراجع وزيادة نزعة الشك المهنى لديه، نتيجة الحد من العلاقات الوطيدة والألفة بين المراجع وعميله، بما يؤدى فى النهاية إلى تحسين جودة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية. **وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول وهو "يوجد اتفاق بين فئات الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى بيئة الأعمال المصرية". ومن ثم يتم قبول الفرض الأول.**

٥- الدراسة التطبيقية:

٥/١ مجتمع وعينة الدراسة:

فى ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية فى مختلف القطاعات والتي وردت فى كتاب الإفصاح الصادر عن البورصة المصرية للخمسين شركة الأكثر نشاطاً، وذلك على مدار سبع سنوات خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧، وذلك ممن تتوافر عنها التقارير المالية وجميع البيانات اللازمة بانتظام خلال الفترة المحددة لحساب متغيرات الدراسة، لمعرفة مدة ارتباط مكتب المراجعة بالشركات محل الدراسة، وتتبع ممارسات إدارة الأرباح داخل عينة الدراسة وقياس كافة متغيرات الدراسة الرقابية، وقد تم استبعاد قطاع البنوك وشركات الخدمات المالية، نظراً للطبيعة الخاصة لتلك المؤسسات وخضوعها لقوانين وقواعد تنظيمية خاصة بها. وفى ضوء المحددات السابقة تم اختيار عدد ٣٠ شركة لتمثل عينة الدراسة بواقع ٢١٠ مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (٥) تبويب لعينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات.

جدول رقم (٥)

عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات

م	القطاع	الشركات	المشاهدات	النسبة %
١	موارد أساسية	2	14	6.7
٢	كيماويات	2	14	6.7
٣	التشييد ومواد البناء	5	35	16.7
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	7	49	23.3

٥	منتجات منزلية وشخصية	2	14	6.7
٦	عقارات	8	56	26.6
٧	تكنولوجيا المعلومات	1	7	3.3
٨	الاتصالات	3	21	10
	إجمالى	30	210	100

المصدر: البورصة المصرية، كتاب الإفصاح

٢/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- أسلوب تحليل الارتباط الخطى بيرسون: وذلك لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية.
- أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد، والذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات وهي: معامل التحديد R^2 حيث يقيس نسبة التغيرات فى المتغير التابع الناتجة عن التغير فى المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، قيمة F وهي مقياس إحصائى للمعنوية الكلية للنموذج، وتزداد درجة معنوية النموذج فى شرح الظاهرة محل الدراسة كلما كانت قيمة F كبيرة، معاملات الانحدار β وهي قيم يتم تقديرها لتستخدم فى تحديد القيمة المقدرة للمتغير التابع وللحكم على معنوية معاملات الانحدار، كما يتم استخدام مستوى المعنوية المقابل لقيمة t المحسوبة، حيث إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإن ذلك يدل على معنوية معامل الانحدار والعكس.

٣/٥ توصيف متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها:

١- المتغير التابع: إدارة الأرباح: حيث ينبني التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على أن ارتباط المراجع لفترة طويلة بشركة معينة سوف يؤدى إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وسوف يتم قياس إدارة الأرباح فى هذا البحث على أساس حسابات الاستحقاق، وذلك من خلال قياس حسابات الاستحقاق الاختيارية كمؤشر أو دليل على ممارسة إدارة الأرباح، باستخدام نموذج Jones (1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) وذلك من خلال البدء بقياس حسابات الاستحقاق الكلية والتى تمثل الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Davis et al., 2009)، فالشركات التي يوجد بها ممارسات لإدارة الأرباح هي الشركات التي تكون قيمة الاستحقاقات فيها مرتفعة، وبالتالي يكون هناك اختلاف كبير بين رقم الربح والتدفقات النقدية (Dechow & Skinner, 2000) ويتكون الاستحقاق الكلى من الاستحقاق الاختيارى والاستحقاق غير الاختيارى، وعند تحديد حسابات الاستحقاق الكلية يتم تقدير حسابات الاستحقاق غير الاختيارية، ويتم استخدام نتيجة الاستحقاق الاختيارى كمؤشر لإدارة الأرباح.

أ- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الكلية: Total Accruals (TA)

$$TA_{it} = IBEI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

i: تمثل الشركة، وتأخذ القيم من ١ حتى ٣٠ وفقاً لعدد شركات الدراسة.

t: تمثل السنة التي تخص المتغير، وتنحصر بين عام ٢٠١١-٢٠١٧.

TA: تمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة i خلال الفترة t.

IBEI: يمثل صافى الدخل التشغيلي أي الدخل قبل البنود غير العادية أو الدخل بعد الفوائد والضرائب.

CFO: يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ب- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية: Nondiscretionary Accruals (NDA)

حسابات الاستحقاق غير الاختيارية هي حسابات الاستحقاق التي لا يتوافر بدائل لتحديد قيمتها من الناحية المحاسبية، وبالتالي لا تستطيع إدارة الشركة التحكم فيها والتأثير على قيمتها، مثل المدينين، وأوراق القبض، والدائنين، وأوراق الدفع، وبالتالي هذه الحسابات لا تحتوي على ممارسات إدارة الأرباح، وتحسب حسابات الاستحقاق غير الاختيارية من خلال المعادلة الآتية:

$$NDA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{it}}\right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}}\right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}}\right) + \beta_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}}\right) + £_{it}$$

حيث أن:

A: تمثل إجمالي الأصول فى نهاية السنة.

ΔREV: يمثل التغير فى إيرادات الشركة i فى السنة t عن السنة السابقة t-1.

ΔAR: يمثل التغير فى حسابات المدينين للشركة i فى السنة t عن السنة السابقة t-1.

PPE: تمثل الأصول الثابتة الملموسة خلال العام.

ROA: تمثل معدل العائد على الأصول. ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل قبل البنود غير العادية على إجمالي الأصول.

£: تمثل المبلغ المتبقي أو مقدار الخطأ العشوائي فى معادلة الانحدار.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معلمات النموذج والتي يتم استخدمها لتحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية، وقد تم تقديرها من خلال المعادلة الآتية:

$$TA_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \left(\frac{1}{A_{it}}\right) + \hat{\beta}_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}}\right) + \hat{\beta}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}}\right) + \hat{\beta}_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}}\right) + £_{it}$$

ج- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية Discretionary Accruals:

تحدد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية لكل شركة فى كل سنة على حدة من خلال الفرق بين حسابات الاستحقاق الكلية وحسابات الاستحقاق غير الاختيارية، وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

ويستخدم الاستحقاق الاختيارى DA كمؤشر لإدارة الأرباح، حيث إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختيارى موجبة يدل ذلك على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختيارى سالبة يدل ذلك على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بهدف تخفيض الأرباح، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختيارى تساوى صفر أو قريبة من الصفر يدل ذلك على عدم وجود ممارسة لإدارة الأرباح

(عبد الحليم، ٢٠١٨). ويمكن أيضاً تحديد الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح من خلال حساب متوسط الاستحقاق الاختياري لكل شركة من شركات العينة خلال سنوات الدراسة، ثم يتم مقارنة قيمة الاستحقاق الاختياري فى كل سنة مع متوسط الاستحقاق الاختياري لكل شركة، فإذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري فى السنة تساوى أو تزيد عن قيمة متوسط الاستحقاق الاختياري للشركة، تكون الشركة ممارسة لإدارة الأرباح، أما إذا انخفضت القيمة عن المتوسط تكون الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح (محمد، ٢٠١٢).

٢- المتغير المستقل: ويتمثل فى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، ويعبر عنه بمدة ارتباط المراجع بعميله، وهي عبارة عن عدد السنوات التي يظل فيها المراجع مراجعاً لشركة معينة، وتقاس برقم السنة فى العلاقة بينهما، أي تكون قيمة المتغير (١) فى السنة الأولى، وفى السنة الثانية (٢) وهكذا.

٣- المتغيرات الرقابية:

تشتمل المتغيرات الرقابية على بعض العناصر المؤثرة على المتغير التابع ولكنها لا تدخل فى نطاق الدراسة، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومن أهمها الرافعة المالية للشركة محل المراجعة، حجم الشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المراجعة.

أ- الرافعة المالية للشركة محل المراجعة: ويتم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالى الالتزامات على إجمالى حقوق الملكية، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير على إدارة الأرباح، حيث من المتوقع أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية أي تتسم بدرجة رفع مالي كبيرة هي أكثر احتمالية لمواجهة العديد من المخاطر المالية، وبالتالي تزداد بها احتمالية ممارسة إدارة الأرباح (الابيارى، ٢٠١١؛ مشتهى، ٢٠١٤).

ب- حجم الشركة محل المراجعة: وهو متغير وهمى ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فى نهاية العام، ومن المتوقع أن يكون له تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، حيث من المتوقع أنه كلما زاد حجم الشركة زادت احتمالية وجود ممارسات لإدارة الأرباح، تحت مبرر أن الشركات كبيرة الحجم لديها القدرة على التفاوض مع المراجعين بشأن التغاضى عن ممارسات إدارة الأرباح، مما يتطلب توفير آليات تدعم استقلال المراجعين الخارجيين.

ج- حجم مكتب المراجعة: وهو متغير وهمى يأخذ القيمة (1) إذا تمت مراجعة الشركة من قبل إحدى مكاتب المراجعة الكبرى، أو (0) بخلاف ذلك، ويكون لحجم مكتب المراجعة تأثير قوى على خبرة المراجع الخارجي، وذلك لما يتوافر لدى مكاتب المراجعة الكبيرة من موارد وامكانيات تمكن المراجع من تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وجودة عالية، وتكون أكثر التزاماً بمعايير المراجعة حفاظاً على سمعتها، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة سلبية بين حجم مكتب المراجعة وممارسة إدارة الأرباح، بمعنى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما انخفضت قدرة الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح.

٤/٥ بناء الن موذج الكمي المقترح:

لاختبار الفرض الثانى للبحث تم تصميم نموذج رياضي لقياس أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي كمتغير مستقل على ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع، بالإضافة لبعض المتغيرات الرقابية والتي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويأخذ نموذج الانحدار المقترح الشكل التالى:

$$DA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Tenure}_{it} + \beta_2 \text{ Leverage}_{it} + \beta_3 \text{ Size}_{it} + \beta_4 \text{ Audsize}_{it} + £_{it}$$

حيث:

DA_{it}: القيمة المطلقة لحسابات الاستحقاق الاختيارية DA_{it} والتى تستخدم كمقياس لإدارة الأرباح.

β_0: قيمة الثابت.

Tenure: مدة الارتباط بين المراجع الخارجي والشركة محل المراجعة، والتى تستخدم كمقياس للتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى.

Leverage: الرافعة المالية للشركة محل المراجعة.

Size: حجم الشركة محل المراجعة.

Audsize: حجم مكتب المراجعة.

$£_{it}$: الخطأ العشوائى.

$\beta_1 - \beta_4$: تمثل معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج.

٥/٥ تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرض الثانى:

١/٥/٥ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائى:

لاختبار صلاحية النموذج ومعرفة مدى اقتراب بيانات المتغيرات المتصلة من التوزيع الطبيعى، تم استخدام اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov – Smirnov) من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار Kolmogorov – Smirnov للتوزيع الطبيعى لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Kolmogorov – Smirnov		
	statistic	Df	sig
DA	.195	210	.008
Tenure	.498	210	.000
Leverage	.176	210	.027
Size	.075	210	.200
Audsize	.498	210	.000

وبعد إجراء الاختبار تبين أن مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 0.05 ما عدا حجم الشركة محل المراجعة، مما يعنى عدم اتباع قيم متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى، ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعى لهذه المتغيرات بالاعتماد على نظرية النهاية المركزية، والتي تنص على أنه يمكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعى للعينات الكبيرة ($n \geq 30$)، وبما أن عدد

المشاهدات ٢١٠ أكبر من ٣٠ مشاهدة فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً مؤثرة على صحة نموذج الدراسة (عطوة، عبد، ٢٠١٩).

٥/٥/٢ اختبار علاقة التداخل الخطى:

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية تم إجراء اختبار التداخل الخطى للمتغيرات Multicollinearity من خلال حساب معامل Tolerance لكل من المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، وإيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وذلك لقياس تأثير الارتباط بين المتغيرات، ويوضح الجدول التالى نتائج اختبار التداخل الخطى لمتغيرات الدراسة من خلال (VIF).

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

المتغيرات	Tolerance	VIF
Tenure	0.973	1.027
Leverage	0.785	1.274
Size	0.921	1.085
Audsize	0.747	1.339

ويرى الإحصائيون أن الحصول على قيمة أكبر من ١٠ لقيمة (VIF) تشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطى للمتغيرات، ويتضح من الجدول السابق أن قيمة (VIF) لكل المتغيرات أقل من ١٠ مما يعنى أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطى (يحيي، عبد الله، ٢٠٠٧).

٥/٥/٣ تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٨) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٨)

مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	DA	Tenure	Leverage	Size	Audsize
DA	1				
Tenure	0.642**	1			
Leverage	-0.106	-.138*	1		
Size	0.132*	-.066	-.040	1	
Audsize	0.264**	.000	-.437-**	.262**	1

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين المتغير التابع "ممارسات إدارة الأرباح" بدلالة الاستحقاق الاختيارى، والمتغير المستقل "التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي" بدلالة فترة الارتباط بين المراجع وعميله، حيث بلغ معامل الارتباط 0.642 بمستوى معنوية 0.01، أي كلما طالت فترة الارتباط بين المراجع وعميله كلما زاد الاستحقاق الاختيارى بشكل أكبر، وبالتالي تزيد ممارسة

العميل لإدارة الأرباح، مما يدل على أن تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يؤدى إلى الحد من الاستحقاق الاختيارى لدى الشركة، أي ينخفض الدافع لدى الشركة لممارسة إدارة الأرباح. كما تبين وجود علاقة ارتباط سالبة وضعيفة بين الرافعة المالية والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط 0.106 وليس لها دلالة معنوية عند مستوى 0.05، فى حين جاءت علاقة الارتباط بين حجم الشركة محل المراجعة والمتغير التابع علاقة ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.132 ولكن معنوية عند مستوى 0.05. مما يعنى أن حجم الشركة محل المراجعة يؤثر تأثيراً ضعيفاً على ممارسات إدارة الأرباح، بينما جاءت علاقة الارتباط بين حجم مكتب المراجعة والمتغير التابع علاقة موجبة متوسطة حيث بلغ معامل الارتباط 0.264 بمستوى معنوية 0.01.

٤/٥/٥ تحليل الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج الانحدار بين المتغير التابع ومتغيرات النموذج الأخرى والمتمثلة فى المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة

المتغير التابع: الاستحقاقات الاختيارية DA							
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	T. test	مستوى المعنوية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F. test	مستوى المعنوية
Tenure	0.664	14.789	0.001	0.710	0.504	64.123	0.001
Leverage	0.115	2.301	0.022				
Size	0.105	2.273	0.024				
Audsize	0.287	5.602	0.001				

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير إيجابي بين مدة الارتباط بين المراجع وعميله والاستحقاق الاختيارى، حيث بلغت قيمة (R^2) 0.504، كما بلغت قيمة (F) 64.123 بمستوى معنوية 0.001، مما يدل على معنوية معامل الانحدار، وبناءً على اختبار T- test لمعاملات الانحدار فكانت جميعها عند مستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا يدل على أن جميع المتغيرات المستقلة مؤثرة فى معادلة الانحدار، ومن خلالها يمكن التنبؤ بالمتغير التابع، وبالنسبة لقيم معاملات الانحدار فقد تم استخدام المعاملات المعيارية للمتغيرات المستقلة وذلك لتحديد الأهمية النسبية (تأثير المتغير المستقل) على المتغير التابع في تحليل الانحدار المتعدد، وبناءً عليه فإن قيمة (β_0) = صفر، فى حين تبين أن قيمة معامل الانحدار (β_1) قد بلغ 0.664 مما يدل على وجود تأثير إيجابي لطول مدة الارتباط بين المراجع وعميله على ممارسات إدارة الأرباح بدلالة الاستحقاق الاختيارى، أى يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أنها لها أكبر أثر على الاستحقاق الاختياري، **وهذا يثبت صحة الفرض الثانى وهو "توجد علاقة ذات**

دلالة إحصائية بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية". ومن ثم يتم قبول الفرض الثانى، كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير معنوى لحجم مكتب المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β_4) 0.287، وجاء التأثير لهذا المتغير على الاستحقاق الاختياري في المرتبة الثانية، ثم جاء بعد ذلك تأثير متغيري الرافعة المالية للشركة وحجم الشركة محل المراجعة على الاستحقاقات الاختيارية على التوالي بمعاملات (β_2) 0.115، (β_3) 0.105.

مما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالى:

$$DA = 0.664\ Tenure + 0.115\ Leverage + 0.105\ Size + 0.287\ Audsize$$

٦- نتائج وتوصيات البحث:

٦/١ النتائج:

يمكن بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث فى النقاط الآتية:

- تعددت المصطلحات التي تعبر عن تغيير المراجع الخارجي، إلا أن استخدام مصطلح التناوب/ التبديل/ التدوير يكون مناسباً عند الحديث عن شريك المراجعة، أما مصطلح التغيير يكون مناسباً أكثر عند الحديث عن شركات أو مكاتب المراجعة.
- تعددت التعاريف التي تعبر عن التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، كذلك تعددت أنواع تغيير المراجع الخارجي، حيث يمكن التمييز بين أنواع تغيير المراجع من حيث النطاق، والتي تنقسم إلى تناوب شريك المراجعة (التغيير الداخلى)، وتغيير مكتب المراجعة (التغيير الخارجي)، أو من حيث درجة الإلزام، والتي تنقسم إلى تغيير اختيارى وتغيير إلزامى.
- تؤثر ممارسات إدارة الأرباح تأثيراً سلبياً على دلالة القوائم المالية وتعد من أهم أسباب انهيار الشركات.
- للمراجعين الخارجيين دوراً هاماً ورئيسياً فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح واكتشافها والتقرير عنها.
- طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بالشركة محل المراجعة بدون وضع حد أقصى لتلك الفترة تضعف من استقلال المراجع.
- إن تدعيم استقلال المراجع الخارجى يساهم فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- اختلفت آراء الباحثين فى ضوء الدراسات السابقة ما بين مؤيد ومعارض فيما يتعلق بأهمية تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، ولكل منهم وجهة نظره ومبرراته، حيث يرى مؤيدى التغيير الإلزامى أن طول مدة الارتباط بين المراجع وعميله تفقد المراجع استقلاله، نتيجة زيادة الألفة بينه وبين عميل المراجعة، حيث يصبح المراجع أكثر تساهلاً وقبولاً لما تتخذه الإدارة من سياسات وممارسات محاسبية، فى حين يؤدى التغيير الإلزامى إلى الحصول على رؤية ونظرة جديدة لعملية المراجعة، وزيادة نزعة الشك المهنى لدى المراجع، مما ينعكس إيجاباً على جودة المراجعة. بينما يرى معارضى التغيير الإلزامى أن هذا التغيير يؤدى إلى خسارة المعرفة والخبرة المتراكمة لدى المراجع، وارتفاع تكاليف عملية المراجعة.

- تزايد الاهتمام بالتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي نتيجة الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات على مستوى العالم، والتي أدت إلى انخفاض ثقة مستخدمى المعلومات فى التقارير المالية وفى مهنة المراجعة، وإثارة الشكوك والمخاوف حول ضعف استقلال المراجع الخارجي وانخفاض جودة التقارير المالية نتيجة طول فترة التعاقد بين المراجع وعميله.
- تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وذلك من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، والإستفادة من المزايا التي تمنحها لها فى الاختيار بين بدائل تطبيق السياسات المحاسبية، أو من خلال الأنشطة الحقيقية والتأثير على التدفقات النقدية واتخاذ الإدارة قرارات تتعلق بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- توصلت الدراسة الميدانية إلى أن هناك العديد من المبررات التى تدعو إلى المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، أهمها وجود رؤية ونظرة جديدة لعملية المراجعة، زيادة القدرة على اكتشاف أوجه القصور فى نظم الرقابة الداخلية والتقرير عنها، الحد من التقارب والألفة بين المراجع وعميله والناتجة من طول فترة الارتباط، تعزيز استقلال المراجع، زيادة نزعة الشك المهنى، تحسين جودة المراجعة، الحد من ممارسات إدارة الأرباح، زيادة جودة التقارير المالية، زيادة الثقة فى مهنة المراجعة، زيادة الثقة فى التقارير المالية.
- يؤدى التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى ظل التخصص الصناعى إلى التغلب على مشكلة انخفاض منحنى التعلم والنقص المعرفى لدى المراجع، وكذلك مشكلة ارتفاع تكاليف المراجعة فى السنوات الأولى من التعاقد.
- توصلت الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة طردية بين طول فترة ارتباط المراجع بعميله والاستحقاقات الاختيارية، بمعنى آخر تزداد ممارسات إدارة الأرباح كلما طالت مدة التعاقد بين المراجع وعميله، وبالتالي يمكن القول إن تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي يحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٦ التوصيات:

- ضرورة إصدار التشريعات التي تلزم شركات المساهمة المقيدة بالبورصة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى لمكاتب المراجعة بما يتناسب مع بيئة الأعمال المصرية، وبما يمنح مكاتب المراجعة المحلية المزيد من العملاء، ويكسبها مزيد من المعرفة والخبرة، ويجعل سوق المراجعة أكثر تنافسية.
- ضرورة إصدار التشريعات التي تلزم شركات المساهمة بالتعاقد مع مراجع متخصص فى نشاطها، وجعل ذلك شرطاً أساسياً لاستمرار قيدها بالبورصة.
- ضرورة إصدار التشريعات التي تلزم مكاتب المراجعة بعدم قبول مراجعة أي شركة مساهمة إلا إذا كان متخصصاً فى نشاطها.

- ضرورة قيام الجهات المنوط بها تنظيم مهنة المراجعة فى مصر بوضع وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للمراجعين فى القطاعات المختلفة، بما يضمن تنمية مهاراتهم وقدراتهم المعرفية والعملية، وبما يوفر عدد كبير من المراجعين المتخصصين صناعياً.

٣/٦ مجالات بحث مقترحة:

فى ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، يوصى الباحث بأهمية البحث فى الموضوعات الآتية:

- أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة.
- أثر عضوية الشبكات والجمعيات المحاسبية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة المصرية.
- دراسة العلاقة بين التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي ومستوى التحفظ المحاسبى.

٧- المراجع

١/٧ المراجع العربية:

- إبراهيم، د. أحمد كمال مطاوع (٢٠١٩)، "تفسير دلالة الأتعاب غير العادية فى ضوء علاقتها بجودة عملية المراجعة ودوافع الإدارة تجاة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص٥٣٤-٥٨٤.
- أبو جبل، د. نجوى محمود أحمد (٢٠١٧)، "تحليل العلاقة بين التناوب الإلزامي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ١٤٤-١٩٧.
- أحمد، د. نبيل ياسين، عبد الحليم، د. أحمد حامد محمود (٢٠١٨)، "العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسه على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال السعودية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ٣١٨-٣٩٨.
- الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية (٢٠٠٩)، المملكة العربية السعودية.
- الابيارى، د. هشام فاروق (٢٠١١)، "أثر أتعاب المراجعة الخارجية على جودة أرباح منشآت الأعمال ـ دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص٩٠- ١٣٩.
- الخالدي، د. ناهض نمر محمد (٢٠١٤)، "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية – دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد السادس، ص ١٠-٤٨.

- الرشيدي، د. ممدوح صادق محمد (٢٠١٠)، "مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٢٤، العدد الثانى، ص ١-٦٥.
- الرزين، د. عبد الرحمن محمد، منصور، د. أشرف محمد (٢٠١٤)، "دور التخصص الصناعى للمراجع الخارجي فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ـ دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد الرابع، ص ٦٦٩-٧٤٨.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، "قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥، البند رقم (٧)، ص ١٥.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٨)، "قواعد حوكمة الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦.
- حسن، عادل على (٢٠١٦)، "نموذج مقترح للعوامل المئثرة فى تغيير مراقب الحسابات: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ١١٦٩-١١٩٠.
- حسن، د. عادل محمد، عبد الرحمن، د. عبد الرحمن عبد الله (٢٠١٥)، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أمارباك)، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد السادس، ع ١٨، ص١٢٣-١٣٦.
- حماد، د. مصطفى أحمد محمد (٢٠١٧)، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص٩-٦٢.
- خليل، د. محمد أحمد إبراهيم (٢٠١١)، "القياس المحاسبى لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها: دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، مجلد ٥٢، ص ٥٣-٨٩.
- خليل، د. محمد أحمد إبراهيم (٢٠١٦)، "تحسين مستوى الشك المهني في ضوء التغيير الدوري لمراقب الحسابات وأثره على جودة المراجعة ـ دراسة نظرية اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الرابع، ص١-٦٠.
- ريشو، د. بديع الدين (٢٠١٣)، "التغيير الإلزامي لشركة المراجعة الإطار العام للآثار المختلفة في البيئة المهنية المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ١٧٣-٢٢٨.

- سيكاران، أوما، تعريب بسيونى، د. إسماعيل (٢٠٠٦)، "طرق البحث فى الإدارة – مدخل لبناء المهارات البحثية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٢٤-٥٨٦.
- شرف، د. إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٩)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح على كفاءة الاستثمار بالشركات ـ دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، ص٢٢٧- ٢٨٥.
- عبد الحليم، د. أحمد حامد محمود (٢٠١٨)، "أثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجى على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٥٣٩-٥٨٨.
- عبد الغفار، السيد ممدوح مصطفى (٢٠١٧)، "محددات تغيير مراقب الحسابات فى البيئة المصرية: دراسة إمبريقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ١٠٩-١٤٣.
- عبد المنعم، د. ريم محمد محمود (٢٠١٧)، "أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثانى، ص٦١-١٠٣.
- عصيمي، د. أحمد زكريا زكى (٢٠١٥)، "أثر التغيير الدورى للمراجع الخارجي على جودة القوائم المالية بالشركات المساهمة: بالتطبيق على البنوك السعودية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، ص ٦٢٧-٦٦٢.
- عطوة، روان حكم، عبد، سوزان رسمي (٢٠١٩)، " دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٥، العدد الأول، ص٢١-٥٠.
- عطية، د. فاتن سيد خميس (٢٠١٨)، "دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص٧٩٠-٨٢٩.
- عيسى، د. سمير كامل محمد (٢٠٠٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، ص١-٤٧.
- غراب، مي صديق سعد (٢٠١٦)، "أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة في ظل حوكمة الشركات: دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الثانى، ص٨٩-١٠٨.
- غنيم، د. محمود رجب يس (٢٠١٢)، "أثر التغيير الإلزامى للمراجع الخارجي فى قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية فى البيئة السعودية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص١٥٩-٣٢٣.

- قرار وزير التجارة والصناعة السعودى رقم (٩٠٣) بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ، والمعدل بالقرار رقم (٢٦٦ق) بتاريخ ١٤٢٩/٨/٨هـ.
- محمد، حسن عبد العال حامد (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة فى اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الأداء المالى المستقبلى للمنشأة فى ضوء معايير المحاسبة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص١-٢٥٠.
- محمد، د. حميده محمد عبد المجيد (٢٠١٢)، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، المجلد الثانى، ص٣٣٧-٣٧٢.
- محمود، د. سحر عبد السميع (٢٠١٩)، "محددات ونتائج المدخل الحقيقى لإدارة الأرباح ـ دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثالث، ص١٨١- ٢٢٢.
- مراد، د. صلاح أحمد، سليمان، د. أمين على (٢٠٠٥)، "الاختبارات والمقاييس فى العلوم النفسية والتربوية (خطواتها-إعدادها-خصائصها)"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ص٣٥١-٣٦٦.
- مشتهى، د. صبرى ماهر (٢٠١٤)، "تحليل العلاقة بين معدل دوران المدقق وجودة التدقيق الخارجي وانعكاس ذلك على رأي مدقق الحسابات الخارجي"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ص ٢٣١-٢٦١.
- منصور، د. أشرف محمد إبراهيم (٢٠١٧)، "رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين فى بيئة الأعمال المصرية – دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص٩٣-١٥٥.
- مركز المديرين المصرى (٢٠١٦)، "الدليل المصرى لحوكمة الشركات"، الهيئة العامة للرقابة المالية، ص ٣٣.
- يحيي، مزاحم محمد، عبد الله، محمود حمدون (٢٠٠٧)، "تشخيص التعدد الخطي واستخدام انحدار الحرف في اختيار متغيرات دالة الاستثمار الزراعي في العراق للفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٠"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثامن، ص ١٧١-١٨٧.
- يونس، د. نجاة محمد مرعى (٢٠١٩)، "تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص١٦٩-٢١٤.

٢/٧ المراجع الأجنبية:

- Al Bhoor, Abdelrahman Yousef & Khamees, Basheer Ahmad (2016), "Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization; Empirical

Evidence from Jordan", Jordan Journal of Business Administration, Vol. 12, No. 2, pp. 459- 479.
- Alvarado, Nuria R., Fuentes, Pilar & Laffarga, Joaquina (2019), "Do auditors mitigate earnings management during economic crisis?", Spanish Accounting Review, Vol. 22, No. 1, pp. 6-20.
- Asmara, Rina. Y. & Situanti, Rini (2018), "The Effect of Audit Tenure and Firm Size on Financial Reporting Delays", International Journal of Economics and Business Administration, Vol. VI, Issue 3, pp. 115-126.
- Baatwah, Saeed Rabea (2016), "Audit Tenure and Financial Reporting in Oman: Does Rotation Affect the Quality?", Risk governance & control: financial markets & institutions, Continued 1 Special issue Risk Management and Corporate Governance in Arab Countries, Vol. 6, Issue 3, pp. 16-27.
- Bamahros, Hasan, & Hussin, Wan (2015), "Non-Audit Services, Audit Firm Tenure and Earnings Management in Malaysia", Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, Vol. 11, No. 1, pp. 145–168.
- Bamber, E. Michael & Bamber, Linda Smith (2009), "Discussion of Mandatory Audit Partner Rotation and Audit Quality and Market Perception: Evidence from Taiwan", Contemporary Accounting Research, Vol. 26 No. 2, pp. 393-402.
- Bretten, Brian, Causholli, Monika & Omer, Thomas C. (2019), "Audit Firm Tenure, Bank Complexity, and Financial Reporting Quality", Contemporary Accounting Research Vol. 36 No. 1, pp. 295–325.
- Cameran, Mara, Negri, Giulia & Pettinicchio, Angela (2015), "The audit mandatory rotation rule: the state of the art", The Journal of Financial Perspectives, Vol. 3, Issue 2, pp. 1-33.
- Carcello, Joseph V & Nagy, Albert L (2004), "Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 23, No. 2, pp. 55-69.
- Chasan, Emily (2014), "European Parliament Approves Mandatory Auditor Rotation", The Wall Street Journal.
- Chen, Chih-Ying, Lin, Chan-Jane & Lin, Yu-Chen (2008), "Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality?", Contemporary Accounting Research, Vol. 25 No. 2, pp. 415-445.
- Chu, Ling, Dai, Jie & Zhang, Ping (2018), "Auditor Tenure and Quality of Financial Reporting", Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 33, No. 4, pp. 528–554.
- Daugherty, Brian, Dickins, Denise, Higgs, Julia & Tatum, Kay (2013), "The Question of Mandatory Audit Firm Rotation, Would Investors Benefit?", The CPA Journal, pp. 28-33.
- Davis, Larry R., Soo, Billy S., & Trompter, Gregory M. (2009), "Auditor tenure and the ability to meet or Beat Earnings Forecasts", Contemporary Accounting Journal, Vol. 26 No. 2, pp. 517-554.

- Dechow, Patricia M. & Skinner, Douglas J. (2000), " Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators", Accounting Horizons, Vol. 14 No. 2, pp. 235-250.
- Dechow, Patricia M., Sloan, Richard G. & Sweeney, Amy P. (1995), "Detecting Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 70, No. 2, pp. 193-225.
- El Guindy, Medhat N. & Basuony, Mohamed A. K. (2018), "Audit Firm Tenure and Earnings Management: The Impact of Changing Accounting Standards in UK Firms", The journal of Developing Areas, Vol. 52, No. 4, pp. 167-181.
- General Accounting Office (GAO), U.S. (2003), "Public Accounting Firms: Required Study on the Potential Effects of Mandatory Audit Firm Rotation", Report to the Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs and the House Committee on Financial Services, Washington DC: Government Printing Office, pp. 1-91.
- Ghosh, Aloke & Moon, Doocheol (2004), "Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality", The Accounting Review, Vol. 80, No. 2, pp. 585–612.
- Gunny, Katherine A. (2010), "The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks", Contemporary Accounting Research, Vol. 27 No. 3, pp. 855-888.
- Hai, Phan, Toan, Le Duc & Quy, Nguyen (2019), "Effect of Audit Rotation, Audit Fee and Auditor Competence to Motivation Auditor and Audit Quality: Empirical Evidence in Vietnam", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 23, Issue 2, pp. 1-14.
- Harber, Michael, & Hart, Daniel (2018), "Mandatory audit firm rotation: South African academics' perspective", Southern African Journal of Accountability and Auditing Research, Vol .20, pp. 101-113.
- Harris, Kathleen & Whisenant, Scott (2012), "Mandatory Audit Rotation: An InternationalInvestigation",http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.359.8257 http://web.ku.edu/~audsymp/myssi/_pdf/Harris Whisenant April 10, 2012 - final double spaced.pdf.
- Hartono, Junaidi, Suwardi, Eko, Miharjo, Setiyono & Hartadi, Bambang (2016), "Does Auditor Rotation Increase Auditor Independence?", Gadjah Mada International Journal of Business, Vol. 18, No. 3, pp. 315-336.
- Ho, Li-Chin, J., Liu, Chao-Shin & Schaefer, Thomas (2010), "Audit tenure and earnings surprise management", Review of Accounting and Finance, Vol. 9 No. 2, pp. 116-138.
- Hohenfels, Daniela (2016), "Auditor Tenure and Perceived Earnings Quality", International Journal of Auditing, Vol. 20, pp. 224- 238.
- Hurtt, R. Kathy (2010), "Development of a Scale to Measure Professional Skepticism", Auditing: A Journal of Practice &Theory, Vol. 29, No. 1, pp. 149–171

- Imhoff, Eugene. A. (2003), "Accounting quality, auditing and corporate governance", Accounting Horizons, Supplement, pp. 117-128.
- James, O.K., Ibanichuka, E.A. (2014), "Audit Rotation; Creative Accounting, Audit Independence and Objectivity", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.1, pp.129-137.
- Ji, Amy E., Kumar, Krishna R., Pei, Hang & Xue, Yanfeng (2019), "Does the Market Value Auditors' Industry Specializations? Evidence from the Contagion Effects of Restatements", Accounting Horizons, Vol. 33, No. 1, pp. 125–152.
- Katmon, Nooraisah & Al Farooque, Omar (2017), "Exploring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation Between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies", Journal of Business Ethics, Vol. 142, pp. 345-367.
- Khan, Yousuf, Abdul Ghafar & Nair, Malini (2019), "Earnings Management in The Presence of Corporate Governance Quality: Evidence from The UAE (2007-2011)", International Journal of Mechanical and Production Engineering Research and Development, Vol. 9, pp. 480-496.
- Kim, Hakwoon, Lee, Hyoik & Lee, Jong (2015), "Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality", The Journal of Applied Business Research, May/June, Vol. 31, No. 3, pp. 1089-1106.
- Kramer, Stefan.T, Georgakopoulos, Georgios, Sotiropoulos, Ioannis & Vasileiou, Konstantinos. Z., (2011), "Audit Firm Rotation, Audit Firm Tenure and Earnings Conservatism", International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 8, pp. 44-57.
- Li, Dan (2007), "Auditor Tenure and Accounting Conservatism", Doctor of Philosophy in the School of Management, The Academic Faculty, Georgia Institute of Technology, pp. 1-129.
- Litt, Barri, Sharma, Divesh S., Simpson, Thuy & Tanyi, Paul N., (2014), "Audit Partner Rotation and Financial Reporting Quality", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 33, No. 3, pp. 59-86.
- Martinez, Antonio & Reis, Graciela (2010), "Audit Firm Rotation and Earnings Management in Brazil", Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1640260 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1640260, pp. 53-64.
- Mensing, Gerrit Hermann (2013), " The Effect of Auditor Changes on Earnings Quality: Support for Mandatory Audit Firm Rotation as proposed by the European Commission?" Master Thesis MSc Accountancy and Control, variant Accountancy Faculty of Economics and Business, University of Amsterdam, pp. 1-52.
- Moeinadin, Mahmoud, Heirany, Forough & Moazen, Hamid (2013), "Investigating the Relationship between Auditor Tenure and the Size of the Audit Firm with Earnings Management in Pharmaceutical Companies Listed in Tehran Stock Exchange", Journal of Natural and Social Sciences**,** Vol. 2, No. 3, pp. 2454-2465.

- Mohamed, Diana & Habib, Magda (2013), "Auditor independence, audit quality and the mandatory auditor rotation in Egypt", Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern, Vol. 6 No. 2, pp. 116-144.
- Nicolaescu, Eugen (2014), "The Effects of Audit Firm Rotation on Earnings quality", Economics, Management, and Financial Markets, Vol. 9, No. 1, pp. 148–153.
- Odia, J.O (2015), "Auditor Tenure, Auditor Rotation and Audit Quality- A review", European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.3, No.10, pp.76-96.
- Okeke, Gloria & Egungwu, Ikenna (2019), "Effect of Tenure of Audit on Earnings Management of Quoted Nigerian Firms", International Journal in Management and Social Science, Vol. 7, Issue. 1, pp. 1-18.
- Okolie, Augustine O. (2014), "Auditor Tenure, Auditor Independence and Accrual – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria", European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol. 2.No. 2, pp. 63-90.
- Onwuchekwa, John, C., Erah, Dominic & Izedonmi, Famous (2012), "Mandatory Audit Rotation and Audit Independence: Survey of Southern Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 3, No. 7, pp. 78-85.
- Oster, Katherine (2015), "Is Mandatory Audit Firm Rotation Necessary?", Submitted in partial fulfillment of the requirements for Departmental Honors in the Department of Accounting Texas Christian University Fort Worth, Texas, pp. 1-35.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) (2011), "Concept Release on Auditor Independence and Audit Firm Rotation", www.pcaobus.org, http://pcaobus.org/Rules/Rulemaking/Docket037/Release_2011-006.pdf, pp.1-41.
- Raiborn, Cecily, Schorg, Chandra A. & Massoud, Morcos (2006), "Should Auditor Rotation be Mandatory?", The Journal of Corporate Accounting and Finance, May/June, pp. 37-49.
- Roush, Pamela B., Church, Bryan K., Jenkins, Gregory, McCracken, Susan A. & Stanley, Jonathan D., (2011), "Auditor Rotation: The PCAOB Considers a New Direction", Current Issues in Auditing, American Accounting Association, Vol. 5, Issue 2, pp. 15-20.
- Said, Kousay & Khasharmeh, Hussein (2014), "Auditors Perception on Impact of Mandatory Audit Firm Rotation on Auditor Independence – Evidence from Bahrain", Journal of Accounting and Taxation, Vol. 6, No. 1, pp. 1-18.
- Sarbanes – Oxley Act (2002), One Hundred Seventh Congress of United States of America, www.aicpa.org.
- Sayyar, Hamed, Basiruddin, Rohaida, Abdul Rasid, Siti Zaleha & Sayyar, Laya (2014), "Mandatory Audit Firm and Audit Partner Rotation", European Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 26, pp. 80-83.

- Silvestre, Adalene Olivia, Costa, Cristiano Machado & Kronbauer, Clóvis Antônio (2018), "Audit Rotation and Earnings Quality: An Analysis Using Discretionary Accruals", Brazilian Business Review, Vol. 15, No. 5, pp. 410-426.
- Singer, Zvi & Zhang, Jing (2018), "Auditor Tenure and the Timeliness of Misstatement Discovery", The Accounting Review, Vol. 93, No. 2, pp. 315-338.
- Sun, Lan & Rath, Subhrendu (2012), "Pre-Managed Earnings Benchmarks and Earnings Management of Australian Firms", Australasian Accounting Business & Finance Journal, Vol. 6, No. 1, pp. 29-56.
- Sun, Yan, Wang, Weimin, Wang, Xu & Zhang, William (2013), "Shareholder Activism and Earnings Management Incentives: An Empirical Examination of Shareholder Proposals in the United States", Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. 24, No. 3, pp. 234-260.
- Velte, Patrick & Loy, Thomas (2018), "The impact of auditor rotation, audit firm rotation and non-audit services on earnings quality, audit quality and investor perceptions: a literature review, Journal of Governance and Regulation, Vol. 7, Issue 2, pp.74- 90.
- Velte, Patrick & Stiglbauer, Markus (2012), "Impact of Auditor and Audit Firm Rotation on Accounting and Audit Quality: A Critical Analysis of the EC Regulation Draft" International conference, Improving financial institutions: the proper balance between regulation and governance, Helsinki, pp. 1-8.
- Wiyantoro, L.S., Usman, F. (2018), "Audit Tenure and Quality to Audit Report Lag in Banking", European Research Studies Journal, Vol. XXI, Issue 3, pp. 417-428.
- Zang, Amy Y. (2012), "Evidence on the Trade-off Between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 87, No. 2, pp. 675-703.

ملاحق البحث

قائمة استبيان

زميلى الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية بعنوان "**أثر التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية**".

أدت سلسلة الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات فى أوائل القرن الحالي، وما تبعه من سقوط مكتب آرثر أندرسون أحد أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم، إلى انخفاض ثقة مستخدمى المعلومات فى التقارير المالية وفى مهنة المراجعة، وفى ظل المرونة المتاحة فى المعايير المحاسبية والتي تسمح بالاختيار بين السياسات المحاسبية، تدخلت الإدارة فى تحديد أرباح الشركات بالشكل الذى يحقق

مصالحها الشخصية أو ما يسمى بإدارة الأرباح، ونتيجة استمرار هذا التدخل وانعكاساته على جودة التقارير المالية، دفع ذلك المنظمات المهنية فى مجال الفكر المحاسبى بالبحث عن الطرق والآليات المختلفة لتعزيز استقلال المراجع الخارجي وتحسين جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث أُتهم المراجعين الخارجيين بعدم توافر الاستقلال الكافى والشك المهنى، وبتزايد الألفة والعلاقات الشخصية والناتجة عن طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة محل المراجعة، وقد استجابت السلطات التشريعية الأمريكية لذلك وقامت بوضع حد أقصى لارتباط المراجع بعميله أو ما يسمى بالتغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي، حيث ألزمت الفقرة رقم (٢٠٣) من قانون ساربيز (SOX) الشركات العامة المسجلة بضرورة تغيير شريك المراجعة كل خمس سنوات، وقد تبع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك العديد من الدول. ويقوم الباحث من خلال هذا البحث بدراسة أثر تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح فى بيئة الأعمال المصرية.

ولما كانت قيمة البحث العلمى لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يحاول الباحث من خلال القائمة المرفقة التعرف على آرائكم ووجهة نظركم حول موضوع البحث، من خلال الإجابة على التساؤلات التى تحتويها قائمة الاستبيان المرفقة، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. مع التأكيد أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة، ولن يستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط.

وأخيراً أتقدم إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير لتعاونكم الصادق فى خدمة البحث العلمى، كما أعتذر على ما قد أسببه لكم من مشقة وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء هذا الاستبيان. راجياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء، وأن تحقق نتائج هذه الدراسة إضافة تعود بالنفع العام لصالح البحث العلمى والمجتمع ككل.

الباحث: د. حسام السعيد الوكيل

مدرس بقسم المحاسبة ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال ـ جامعة حلوان

البريد الإلكتروني hossam_elwakiel@yahoo.com

أولاً: بيانات شخصية:

١- الاسم: ..... (إذا رغبت)

٢- الوظيفة (العمل الحالى): برجاء وضع (√) أمام الفئة التى تنتمي إليها سيادتكم:

مراجع خارجى	أكاديمى	مدير مالى

ثانياً: أسئلة خاصة بموضوع البحث لاختبار فرض البحث:

فيما يلي مجموعة من الأسباب التي توضح مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية. والمطلوب من سيادتكم إبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل سبب، وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية

مبررات المطالبة بتطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجى في بيئة الأعمال المصرية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من العلاقات الوطيدة والألفة بين المراجع وعميله مما يدعم استقلال المراجع.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تحسين جودة عملية المراجعة.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة الثقة فى التقارير المالية.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة اكتشاف أوجه القصور فى نظم الرقابة الداخلية والتقرير عنها.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى عدم التأخر فى إصدار تقرير المراجع.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة نزعة الشك المهنى لدى المراجع.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تخفيض حدوث فشل المراجعة.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى تنوع خبرة ومعرفة المراجع.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة الثقة فى تقرير المراجع وفى مهنة المراجعة ككل.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى زيادة إبداع المراجع واتباعه سياسات مراجعة أكثر صرامة.					
يؤدى تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي إلى وجود رؤية ونظرة جديدة لعملية المراجعة عند مراجعة القوائم المالية.					
تطبيق التغيير الدورى الإلزامى للمراجع الخارجي فى ظل التخصص الصناعى للمراجع يعوض النقص المعرفي لدى المراجع خلال السنوات الأولى من التعاقد وبالتالي تنخفض تكاليف المراجعة.					